الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ……... / D.S.E / 2017

الموضـــوع

الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية

- دراسة حالة الجزائر (2005-2014)-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص مالية وإقتصاد دولي

إعداد الطالب:

■ **عموري سعد الدين**

إشراف الأستاذ:

■ **مرغاد لخضر**

السنة الجامعية : 2016-2017

آيات من الذكـــــر الحكيم

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون﴾.

سورة التوبةالآية : 105

﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾

سورة المجادلة الآية 11

﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾

سورة الزمر الآية 9

﴿وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولا﴾

إهـــــداء

اهدي ثمرة جهدي إلى النبع المتدفق حبا وحنانا

إلى الشمعة التي تحترق لتضيء دنياي

إلى التي سهرت على راحتي وتربيتي

إلى التي علمتني انه لا علم بلا أخلاق

أمي الغالية حفضها الله وأطال في عمرها

إلى النبراس الذي ينير دربي

إلى مثلي الأعلى وقدوتي في الحياة

أبي العزيز حفضه الله وأطال في عمره

وإلى كل أفراد أسرتي خاصة إخوتي الأعزاء صهيب، أيمن، أصيل، دينا

وإلى براعم العائلة: رنيم، روشان، جيهان

إلى الأصدقاء سراج، شكيب، وليد،موسى، بلاكو، بيدرو، نواري،

زكزوك، مسعو، اسلام حساني، بيلو

وإلى كل الأساتذة الكرام.

سعد الدين

شكر وعرفان

أول شكرنا لله رب العالمين الذي رزقنا العمل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى

كما لا ننسى شكر أغلى ما لدينا في الوجود الوالدين العزيزين على قلوبنا اللذان طالما شجعانا على المثابرة والاجتهاد طوال المشوار الدراسي

كما نتقدم بالشكر الجزيل والخالص إلى الأستاذ المشرف

"مرغاد لخضر"

لما قدمه لنا من توجيه وإرشاد من خلال إشرافه على تنظيم وتأطير مجهوداتنا و معلوماتنا وانتقاداته البناءة نشكره ونهدي له ثمرة جهدنا

إلى كل من ساهموا معنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة أو دعاء.

الملخص

ملخص

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من اهم دعائم التنمية الاقتصادية في الدول النامية اذ يساهم في زيادة فرص العمل وتدريب العمالة واكتسابها مهارات وكفاءات لاستيعاب تقنيات وفنون الانتاج، نقل التكنولوجيا وتحسين ميزان المدفوعات بزيادة الصادرات، وهذا لا يتحقق الا اذا استطاعت الدولة التوجيه الانسب له ومدى قدرتها على تقييم جدواه ومنافعه الاقتصادية اضافة الى رسم السياسة الملائمة وتهيئة المناخ المناسب له.

لكن اذا لم تقم الدولة بتوجيهيه وفق مقتضيات التنمية الاقتصادية فستكون لهذا الاستثمار اثارا سلبية تتمثل في: زيادة معدلات التضخم، تحويل الاموال، زيادة الاستهلاك وانتشار التلوث البيئي...الخ.

وبما ان الجزائر دولة نامية تسعى لتحقيق تنميتها الاقتصادية فقد اتبعت سياسة اكثر انفتاحا على العالم الخارجي وتبنت نظاما قانونيا ومؤسساتيا يمثل حجر الاساس في تنمية مستدامة للاستثمار الاجنبي المباشر، ورغم ان هذا الاستثمار لم يحقق النتائج المرجوة منه وبقي محصورا في قطاع المحروقات الا ان الجزائر مازالت تطمح في ان تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، لذلك فقد فتحت امامه جميع القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع السياحي الذي تامل في ان يكون بديلا لقطاع المحروقات مستقبلا.

الفهرس

فهرس المحتويات

العنـــــــــــوان	الصفحة
شكر و عرفان	/
الإهــداء	/
الفهــرس	/
قائمة الجداول و الأشكال	/
مقدمة عامة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
مقدمة الفصل	6
المبحث الأول : أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر	7
المطلب الأول : تعريف الاستثمار	8–7
المطلب الثاني : المبادئ الاستثمارية	10–9
المطلب الثالث: أنواع الاستثمار	11
المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر	12
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و النظريات المفسرة له	15–12
المطلب الثاني: خصائص و اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر	15
الفرع الاول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	16–15
الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	17–16
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	21–17
المبحث الثالث: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و دوافعه	22
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	28–22
المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	30–28
المبحث الرابع : الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر	31
المطلب الأول : الأثر على النقد الأجنبي	32–31
المطلب الثاني : الأثر على التقدم التكنولوجي	33–32

فهرس المحتويات

المطلب الثالث : الأثر على العمالة	33
المطلب الرابع : الأثر على ميزان المدفوعات	34-33
خلاصة الفصل الأول	35
الفصل الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في الجزائر	
مقدمة الفصل الثاني	37
المبحث الأول: أساسيات حول التنمية الاقتصادية	38
المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	39-38
المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية	41-39
المطلب الثالث: متطلبات ومعيقات التنمية الاقتصادية	41
الفرع الاول: متطلبات التنمية الاقتصادية	43-41
الفرع الثاني: معيقات التنمية الاقتصادية	45-43
المبحث الثاني : عناصر ومؤشرات التنمية الاقتصادية وعوامل نجاحها	46
المطلب الأول: عناصر التنمية الاقتصادية	47-46
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية الإقتصادية	47
الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية الحقيقية	50-47
الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية النقدية	51-50
الفرع الثالث: المؤشرات الاجتماعية	52-51
الفرع الرابع: عوامل نجاح التنمية الاقتصادية	55-53
المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية وأهم استراتيجياتها	55
الفرع الأول: التركيز على تكوين رأس المال المادي	56-55
الفرع الثاني: مبدأ الدفعة القوية	57-56
الفرع الثالث: إستراتيجية النمو المتوازن و غير المتوازن	59-57
خلاصة الفصل	60
الفصل الثالث: دراسة تحليلية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	62
المبحث الاول: الاطار العام للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	62

فهرس المحتويات

المطلب الاول: المناخ الاستثماري في الجزائر	62-69
المطلب الثاني:الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.	69-74
المطلب الثالث: الامتيازات والضمانات الممنوحة للاستثمارات الاجنبية	74-76
المبحث الثاني: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	77
المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة (2005-2014)	77-80
المطلب الثاني:عراقيل الاستثمار الاجنبي المباشر	81-83
المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية	84
المطلب الاول: تاثير الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة في الجزائر 2005-2014	84-86
المطلب الثاني: تاثير الاستثمار الاجنبي المباشر الاجنبي على ميزان المدفوعات	86-88
المطلب الثالث: افاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	88-90
خلاصة الفصل	91
خاتمة عامة	
مصادر ومراجع	

عنــوان الجــدول	الصفحة
جدول رقم (01): مقارنة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والغير مباشر	15
جدول رقم (02): محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	26
جدول رقم (03): يبين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2005 –2014.	77
جدول رقم (04): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002–2014	78
جدول رقم (05): يوضح مصادر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة الممتدة من 2002–2014	80
جدول رقم (06): حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة 2002–2014	84
جدول رقم (07): توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002–2014	85
جدول رقم (08): توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة 2002–2014.	86
عنــوان الشــكل	
الشكل رقم (01): دورة حياة المنتج الدولي	24

مقدمة عامة

مقدمة عامة

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، مشكلات الفقر و التخلف في العديد من البلدان، وخاصة في البلدان المتخلفة المستقلة حديثا، و التي سعت الى تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها، من ضمنها قلة الموارد المالية المحلية التي تمتلكها الشيء الذي يحد من قدرتها على تحقيق أهدافها التنموية. لذلك توجهت للحصول على موارد مالية من مصادر خارجية و التي تمثلت خاصة في عمليات الاقتراض من مصادر رسمية او خاصة و ما تتضمنه من تكاليف الفائدة على الاقتراض.

ومع تفاقم أزمة المديونية في بداية الثمانينات من القرن العشرين، حيث لم تستطيع العديد من الدول خاصة المكسيك من تسديد ما عليها من قروض، و ما نجم عن ذلك من أحجام المصاريف الدولية عن منح القروض و ارتفاع تكلفة الاقتراض، مما دفعها إلى التوجه لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

فبعدما كانت الدول النامية لا تثق في الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث اعتبرت كثير من الدول ان الاستثمارات الأجنبية تمثل تهديدا حقيقيا و عامل يهدد سيادة تلك الدول، و استغلال ثروتها الشيء الذي أدى إلى تجاهل تأثيراتها على النمو الاقتصادي.

في العقدين الأخيرين، أصبحت مختلف الدول خاصة النامية تتسابق من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث عمدت إلى تعديل سياساتها العامة و توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وذلك بسبب ما يتمتع به من مزايا لا تتوفر في مصادر التمويل الأجنبية الأخرى.

إن للتنمية الاقتصادية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر، سواء للدول المتقدمة او الدول النامية، إلا أن أهميتها اكبر بالنسبة للدول النامية لما يواجه تنميتها من عقبات و تحديات أكثر مما يواجه الدول المتقدمة في هذا السبيل، ونظرا التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية فقد سارعت معظم الدول، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و لكن ثمة عقبات اعترضت طريقها، أهمها عدم كفاية رؤوس الأموال المحلية اللازمة لتمويل برنامج الاستثمار المطلوبة من اجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة الدخل القومي، ما اظهر ضرورة الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية نظرا لما تسم به في تزويد الدول النامية بالنقد الأجنبي اللازم للوفاء بمتطلبات عملية التنمية.

لذلك تسعى الدول النامية إلى البحث عن مصادر خارجية لتمويل خطط التنمية بها، وذلك بالعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتشجيعها على الانسياب إليها.

إشكالية الدراسة:

ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2005-214)؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيمها إلى أسئلة فرعية، سيتم الإجابة عنها في البحث:

1. ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر ؟
2. ما هي التمنية الاقتصادية؟
3. إلى أي مدى يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع التنمية الاقتصادية؟.
4. ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية نفترض الافتراضات التالية:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في حركة رؤوس الأموال الدولية.
2. يطلق على التنمية الاقتصادية بانها عملية يزداد خلالها الدخل القومي الحقيقي للدولة خلال فترة زمنية معينة.
3. أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل دورا بارزا في دفع التنمية الاقتصادية.
4. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية سواء من خلال تعزيز التجارة الخارجية و التداعيات على الاقتصاد المحلي.

مبررات اختيار الموضوع:

يمكن إجمال الأسباب الأساسية و الجوهرية لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- يندرج الموضوع في إطار التخصص المدروس.
- الرغبة في دراسة المواضيع التي تخص الاقتصاد الجزائري و الاقتصاد العالمي.
- جدية وحداثة الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة التحولات التي تعرفها اقتصاديات العالم وخاصة دول العالم الثالث.

- اعتماد الدول على الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها مصدرا هاما لتمويل الاقتصاد و زيادة معدلات النمو.
- دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث:

يكتسب موضوع التنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في الدول النامية، والمتقدمة على حد السواء إلا أن أهميتها أكثر إلحاحا في الدول النامية، نظرا لما يواجه تنميتها من عقاب و تحديات.

ونظرا لعدم كفاية رؤوس الأموال المحلية اللازمة لتمويل برامج الاستثمار المطلوبة من اجل تحقيق معدلات مرتفعة للدخل الوطني، ومن ثمة تحقيق التنمية، فقد برزت اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي له دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وإمام انفتاح الجزائر على الاقتصاد الدولي، وذلك بتسريع مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والانضمام إلى التكتلات الجهوية خاصة مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 انطلاقا من هذه المتغيرات تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

أهداف الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في النقاط الأساسية التالية :

- ✓ التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا إشكاله و محدداته و دوافع جلبه.
- ✓ تسليط الضوء على مفهوم التنمية الاقتصادية وكذا عناصرها و مؤشراتها.
- ✓ إبراز التطور الملحوظ في موقف الجزائر إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر.

المنهج المستخدم:

استعنا في دراستنا على ثلاث مناهج هي كمايلي:

ففي الجانب النظري تم اعتماد على المنهج الوصفي من اجل تحديد مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر كذلك تحديد اشكاله، و ايضا تطرقنا الى مفهوم التنمية الاقتصادية و اهدافها وعناصرها.

و تم الاعتماد ايضا على المنهج التاريخي و ذلك لاظهار التطور التاريخي من خلال تظريات الاستثمار الاجنبي المباشر.

و المنهج التحليلي وذلك بغية اظهار وضعية الجزائر اتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر.

الدراسات السابقة:

1. فارس فضيل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، رسالة ماجستير، الجزائر 1999/1998.
2. بن عباس حمودي، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير بسكرة 2012/2011.
3. زرقين سورية، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، بسكرة 2008/2007.

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر

مقدمة الفصل :

تتسم البيئة الدولية الراهنة بازدياد التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الانتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخيل والمشاريع وخلق مزيد من فرص العمل وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق.

ويحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية الشيء الذي زاد من حدته "تقلص مصادر التمويل المختلفة وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة أخرى، كما أن الدوافع الكامنة وراء استثمار أجنبي مباشر هي بالأساس نفس الدوافع التي تنهض بالتوسع في الوطن، فيرى أن إستراتيجية التوسع الدولي أكثر تكلفة من باقي الاستراتيجيات فيتعين أن تكون الفوائد المتوقعة تغطي هذه التكلفة وتزيد، وسنحاول إبراز أهم التعاريف المعطاة للاستثمار الأجنبي باختلاف وجهات النظر إليه كل حسب ما يراه مناسبا لكي يكون تعريفا شاملا وأدق للاستثمار الأجنبي.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى:

- المبحث الأول: اساسيات الاستثمار
- المبحث الثاني: اساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر
- المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه
- المبحث الرابع: الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: أساسيات الاستثمار الاجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار حجز الزاوية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي وتوفير مواد أولية إضافية مكملة للادخار الوطني ، وللموارد القابلة للاستثمار داخل كل بلد، و يساهم الاستثمار كذلك في نقل التقنيات الجديدة و المهارات العالمية وأساليب الإدارة الحديثة كما تساعد على استخدام شبكة التوزيع الدولية .

ومنه لابد من تحديد مفهوم الاستثمار و خطوات التخطيط الاستثماري و معرفة أخطاره وتصنيفها و كذلك التطرق إلى أنواعه، لنكون في الأخير نظرة عامة و شاملة حول الاستثمار.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار

لقد تعددت التعاريف و المفاهيم المتعلقة بالاستثمار، عند الكثير من الكتب والخبراء الاقتصاديين إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه فتتضمن دراستنا تعريفا عاما محاسبيا، اقتصاديا وماليا كالتالي:[1]

فيقوم " الاستثمار على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل ". وعموما يمكن تعريف الاستثمار على انه ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي، و المسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة، من وسائل إنتاج ومكائن و معدات رأسمالية، من اجل خلق سلع و خدمات جديدة، وكذا المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة و تجديدها، بهدف تلبية حاجات المستهلكين. وطالما إن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة، يكون مستعدا أيضا لتحمل درجة معينة من المخاطرة.

أولا- المفهوم المحاسبي للاستثمار:

" تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية، و القيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة اشترتها او أنشأتها المؤسسة، لا من اجل بيعها، بل استخدامها في نشاطها لمدة طويلة ".

وحسب المنظور المحاسبي للاستثمار، هو عبارة عن اكتساب للمؤسسة يسجل في جانب الأصول من الميزانية، تسجل تحت الصنف الثاني، وهو يشمل ما يلي:

- الاستثمارات المادية (أراضي، مباني، تجهيزات، لوازم، عتاد... الخ).
- الاستثمارات المعنوية (محلات تجارية، براءات، العلامات التجارية، المصاريف الإعدادية.....).

(1) بن رجم محمد خميسي، **الاستثمار وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول:" قانون الاستثمار والتنمية المستدامة "**، جامعة محمد الشريف مساعديه سوق أهراس، الجزائر، يومي 27 و 28 نوفمبر 2012.

– الاستثمارات المالية (سندات، قروض، كفالات،....الخ).

ثانيا– المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

التعريف لاقتصادي للاستثمار يتحدد حسب مفهوم المسير، فهذا الأخير "يعتبر الاستثمار هو التضحية بالموارد التي تستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة.حيث أن العائد الكلي يكون اكبر من النفقات الأولية للاستثمار.

ونستنتج من هذا التعريف، ان الاستثمار يتمحور حول : – مدة حياة الاستثمار – المردودية وفعالية العملية الاستثمارية – الخطر المتعلق بمستقبل الاستثمار.

وعلى هذا الأساس فان المستثمر يقبل بمبدأ التضحية برغبته في الاستهلاك الحاضرة. ويكون مستعدا لتحمل درجة معينة من المخاطر. وبناءا عليه يكون من حقه ان يتوقع الحصول على عائد مكافأة لمخاطرته في فترة زمنية معية.

ثالثا– المفهوم المالي للاستثمار:

يعرف الاستثمار من المنظور المالي على انه: "كل النفقات التي تولد مداخل جديدة على المدى الطويل.والممول يعرف كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، او ما يسمى بالاصول الدائمة (الاصول الثابتة + الديون المتوسطة وطويلة الاجل) ". وهذا التعريف يشترك مع التعريف المحاسبي في انهما يركزان على عامل الزمن طويل المدى.

وعلى ما سبق من تعاريف و مفاهيم يمكن تعريف الاستثمار بانه " توظيف الاموال الفائضة في ادوات و مجالات استثمارية متنوعة بهدف خلق انتاج جديد او توسيع الانتاج الحالي و زيادة تكوين راس المال على مستوى الاقتصاد و المجتمع او لتحقيق زيادة فعلية في الثروة ".

وبهذا فان مفهوم الاستثمار وفقا لهذا التعريف يختلف عن وجهة نظر الاقتصاديين بهذا يعد الاستثمار الناجم عن تبادل الاوراق المالية للمشاريع القائمة حاليا وفق لوجهت نظر الاقتصاديين استثمارا باعتبار هذا التبادل لا يضيف أصول رأسمالية جديدة وتعد مجرد انتقال ملكية حتى لو حققت زيادة في ثروة المستثمر .[1]

(1) دريد كامل الشنيبب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري، عمان، الاردن2009، ص 18–19.

المطلب الثاني : المبادئ الاستثمارية

هناك عدة مبادئ تحكم السياسات الاستثمارية فإن المناقشة تتصف بأنها عامة إلى حد كبير أما التطبيقات المحددة لهذه المبادئ العامة هي: [1]

أولا: خطوات التخطيط الاستثماري

يعتبر استثمار الأموال من الأمور الهامة الخطيرة التي لا يصح إطلاقا تركها للارتجال بل يجب أن يتم ذلك على أساس خطة مدروسة تأخذ في الحسبان احتياجات المستثمر ودرجة الخطر التي يمكن تحملها وتنطوي هذه الخطة على خطوات ست يمكن ترتيبها كالآتي:

1- وضع ميزانية تقديرية للأموال التي تخصص للأغراض الاستثمارية .

2- تحديد الأهداف الاستثمارية حسب أهميتها وأولوياتها مع معرفة الاعتبارات الاستثمارية التي ينبغي أخذها في الحسبان إذا أريد تحقيق هذه الأهداف .

3- تحليل الأخطار التي ينطوي عليها استخدام الأنواع المختلفة من الاستثمارات .

4- توزيع الأموال المتوفرة بين الوسائل أو الأصول الاستثمارية بطريقة تسهل الوصول إلى الأهداف الموضوعة مع تجنب الأخطار أو تخفيضها لأدنى حد ممكن .

5- اختيار الصناعة المعينة واختيار الشركة المعينة ، مع توقيت التحركات .

6- الاستمرار في الإدارة والإشراف والتقييم، مع تعديل البرنامج على ضوء الظروف المتغيرة وأحوال سوق الأوراق المالية.

وإذا بدا أن هذا المجال المتصف بالصعوبة والتعقيد فمرجع ذلك إلى أن المشكلة الاستثمارية نفسها ليست سهلة بل صعبة معقدة في الكثير من الحالات وتستدعي الدراسة العميقة والتصرف الدقيق السليم وللمستثمر الذي ينشد النجاح، عليه أن يتبع الخطوات اللازمة حسب ترتيبيها ، لأن بعض المستثمرين لا يحافظ على الترتيب المنطقي السابق كما أن بعضهم يأخذ في حسبانه هذه الخطوات دون البعض الآخر وفي مثل هذه الحالات تكون نتيجة حتمية هي تعويض الأموال المدخرة لخطر الخسارة والضياع .

ثانيا: أخطار الاستثمار

من المعروف أن جميع أنواع الاستثمار تتعرض لعدة أخطار تعود إلى أسباب مختلفة، وهذه الأخطار لا تنصب على أصل الاستثمار فقط بل تقع أيضا على دخله، لا يقصد بالأخطار احتمال الخسائر فقط لأن تنطوي أيضا على احتمال الربح ولا يمكن لأي مستثمر أن يرسم خطته على أساس سليم إلا إذا كان ملما بالأخطار التي يتعرض لها استثماره.

(1) جميل احمد توفيق، **الاستثمار وتحليل الاوراق المالية**، دار المعارف، مصر2005، ص 101-104.

وبالتالي فبعد أن ينتهي المستثمر من تحديد أهدافه الاستثمارية والإلمام بالاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لتحقيق هذه الأغراض وقبل اختبار الأنواع العامة للاستثمار ينبغي عليه أن يكون على بنية تامة من الأخطار التي سيقابلها .

ولا يعني هذا أن الخطر ينبغي تجنبه أو على الأقل تخفيضه ، لأن بعض المستثمرين يمكنهم تحمل الكثير من الأخطار ، ولكن البعض الأخر لا يتمكن من ذلك، ومن ثم فالأمر الهام هو الربط بين الأغراض وبين تحمل الخطر وذلك بطريقة واقعية رشيدة وفي الواقع أن المشكلة المركزية للإستثمار هي تصميم برنامج يمكنه من مقابلة أغراض وأهداف المستثمر بدون أن يتحمل أخطارا تفوق طاقته ومقدرته ، ويمكنه أن ينتج دخلا أو عائدا يتناسب مع تلك الأخطار .

ثالثا: تصنيف أخطار الاستثمار

يمكننا القول أن هناك نوعان رئيسيين من أخطار الاستثمار وهما :

1- احتمال خسارة دخل أو أصل من الاموال المستثمرة .

2- احتمال انخفاض قوتها الشرائية ك ويمكن تصنيف هذه الأخطار بشيء من التوسع كالأتي :

- الخسارة في جانبي الدخل أو الأصل بحدث نتيجة للآتي :

أ- الانخفاض في جودة الاستثمار (الخطر المالي):

1/ سوء الاختيار المبدئي.

2/ تدهور حالة أوراق كانت قوية في الماضي.

ب- التغيرات الدورية (الخطر الدوري).

1/ في النشاط الاقتصادي كله .

2/ في نشاط صناعة معينة أو شركة معينة.

3/ في أسعار الأوراق المالية.

ج- تقلب أسعار الفائدة (خطر سعر الفائدة).

1/ السندات .

2/ الأسهم الممتازة.

3/ الأسهم العادية .

د- التغيرات الجوهرية في التكوين الاقتصادي الاجتماعي (الخطر السياسي) .

- الخسارة في القوة الشرائية للأصل أو الدخل تحدث نتيجة لتغير قيمة النقود (خطر القوة الشرائية).

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار

يميز المختصرين بين الاستثمار التجاري والاستثمار الصناعي، بين الاستثمار المباشر والاستثمار الغير المباشر والأشكال التقليدية والأشكال الجديدة للاستثمار تتعرض لها كما يلي:

أولا: الاستثمار التجاري والاستثمار الصناعي:

يعتمد الاستثمار التجاري أساسا على التصدير وهو بالتالي لا يتمثل في تحويل مركز الإنتاج إلى البلد المستقبل. أما الصناعي فيعتمد على التموقع أو التموضع في البلد المستقبل وهو بذلك يزيد من الطاقات الإنتاجية لذلك البلد. وعليه يمكن القول أن البلاد المصدرة للرساميل تفضل التجاري لأنه يخدم موازين مدفوعاتها عن طريق عقود التصدير المبرمة مع البلد المتلقي ، أما الصناعي فتفضله البلاد المستقبلة لكونه يزيد من طاقاتها الإنتاجية وتخشاه الدول المصدرة للرساميل باعتباره مرتبا لإعادة استيراد المواد المنتجة عن طريق ذلك الاستثمار وشكلا بذلك منافسة للمنتجات المحلية.

ثانيا: الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر

يمكن معيار التميز بين ما هو مباشر وما هو غير مباشر من الاستثمار في مسألة التحكم الفعلي (المراقبة الفعلية) في الشركة. وعليه فإذا كان الشخص المستثمر متحكما في الشركة فهو يعد مستثمرا مباشرا، أما إذا لم يكن فهو غير مباشر. ويتحدد التحكم (المراقبة) بمقدار المساهمة في رأسمال الشركة، وهذا المقدار يتغير وفق القوانين المختلفة للدول. فقد يتمثل في أغلبية الرأسمال وقد يتمثل في القدر الأكبر من المساهمة في ذلك الرأسمال، وهي

مساهمة تعطي لصاحبها القدرة على الإشراف على الشركة (أي التحكم فيها)، إلا أن بعض العمليات قد تعتبر استثمار ، كما هو الشأن بالنسبة لمنح قرض طويل المدى أو ضمان للشركة إذا كانت أهمية ذلك القرض أو الضمان معتبرة ، بحيث ينظر إلى المانح على أنه يتحمل مسؤولية تمويل "الكيان القانوني" للاستثمار المعني، ومن الاستثمار غير المباشر نجد ما يكون في شكل قروض أو اكتتاب عن طريق السندات ذات الفوائد الثابتة أو الأسهم دون التحكم في المشاريع الاستثمارية .

ثالثا: الأشكال التقليدية والأشكال الحديثة للاستثمار

تميز دراسات الاستثمار بين الأشكال التقليدية والأشكال الحديثة للاستثمار، ويكون المستثمر الأجنبي في الأشكال التقليدية هو المسير للشركة بفضل حيازته كامل وأغلب أموالها أما في الأشكال الحديثة فيكون المستثمر المحلي هو صاحب الأغلبية وإذن هو المسير للشركة وهذا يعني أن التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر التقليدي والأشكال الجديدة يرتكز أساسا على توزيع الرأسمال الاجتماعي للمشروع في البلد المستقبل.

المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي محل اهتمام رؤساء الدول النامية مع مطلع القرن العشرين، لما له من أدوار فعالة في تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية والسياسية، وإيجاد الحلول الكفيلة والمرضية للطرفين على حد سواء والدخول في ركب العولمة من بابها الواسع، ونظرا للأهمية البالغة للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ارتأينا في هذا الفصل الأول دراسة مختصرة له.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و النظريات المفسرة له

أولا: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

هناك عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر ورغم تعددها إلا أنها تتفق على مفهوم واحد له ونذكر من بين هذه التعاريف الآتية:

تعريف1:

ويتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة ولاشك أن هذه هي الوسيلة التمويلية الوحيدة التي تسعى اليوم إلى اجتذابها كافة الدول النامية ويكفي للتحقق من ذلك أن نطلع على القوانين الخاصة التي أصدرتها معظم الدول النامية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والهيئات المتخصصة التي أقامتها تلك الدول بتهيئة المناخ المناسب والتغلب على المعوقات الإدارية والإجرائية التي قد تواجه المستثمر الأجنبي. [1]

تعريف2:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقا للمعايير الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة. [2]

---

(1) حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، قصر الاسكندرية، 2000، ص207.

(2) أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004-2005، ص15.

تعريف 3:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو نصيب فيها مما يبرر لهم حق الإدارة. [1]

تعريف 4:

يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار في الأوراق المالية في أن الأول ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك Joint Venture أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار Wholly Owhned Project فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.[2]

ثانيا: النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر

هناك آراء مختلفة حول نظريات الاستثمارات الأجنبية من بينها:

I. **النظرية التقليدية:** يرى رواد النظرية أن الاستثمارات الأجنبية التي تقوم بها شركات متعددة الجنسيات هي بمثابة مباراة من طرف واحد الفائز بنتيجتها هي شركات متعددة الجنسيات في المعظم إن لم يكن في كل الحالات أو بمعنى آخر أن هذه الشركات تأخذ أكثر مما تعطي وفي ما يلي عرض لآراء بعض رواد هذه النظرية:

1- **إسهامات فرانك:** يرى فرانك أن عنصر الاستغلال (استغلال المستثمرين الأجانب لثروات الدول المضيفة) يتوافر بكل أركانه في العلاقة القائمة بين طرفي الاستثمار الأجنبي وأن ترتكز الاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة بين الدول النامية في مجالات الصناعة الاستخراجية خير دليل على ذلك وأن هذه الاستثمارات تزيد من درجة اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة فأسعار تصدير المواد الأولية يكون في معظم إن لم يكن في كل الحالات أقل بكثير من أسعار السلع المشتقة منها المواد الأولية والمستوردة من طرف الدول النامية وعليه فإن الدول الغنية تستفيد من ارتفاع معدل العائد على استثماراتها وحصولها على المواد الخام والمواد الأولية اللازمة للصناعة بأرخص الأسعار.

(1) عدنان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع الطبعة الاولى، ص35.

(2) عبد السلام ابو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية**، مؤسسات الشباب، جامعة الاسكندرية، 2001، ص13.

2- **إسهامات هود وينج:** أشارا في تحليلهما للنظرية التقليدية إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر شكلا جديدا للامبريالية حيث ان مظاهر السلوك الامبريالي لهذه الشركات يتجلى في قيامها بتصدير رؤوس أموالها واستثماراتها خارج حدود الدولة الأمر وذلك بسبب تدهور معدلات الأرباح المحققة فيها فضلا عن رغبتها في البحث عن أسواق مربحة جديدة لمنتجاتها التي تدهور الطلب عليها في الأسواق المحلية فضلا عن خلقها للتبعية التكنولوجية والاقتصادية للدول المضيفة، كما أن حجم توظيف اليد العاملة يتوقف على مستوى التكنولوجيا المستخدمة وتطورها.

3- **إسهامات بيرستكر:** يمكن تلخيص آراءه المعارضة للشركات متعددة الجنسيات في ما يلي: أن صغر حجم رأس المال المبدئي الذي تجلبه الشركات متعددة الجنسيات وكذلك كبر حجم التحويلات من الأرباح للدولة الأمر يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات وعلى حصيلة الدول النامية من الضرائب وهذا من شأنه إضعاف الاقتصاد الوطني في هذه الدول ومن جهة أخرى وبسبب عدم قدرة الشركات الوطنية على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية سيؤدي بها إلى الخروج من السوق نظرا لما تتمتع به الشركات الأجنبية من مزايا تنافسية وخصائص لا تتوفر لنظيراتها في الدول النامية. (1)

II. **النظرية الحديثة:** تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه أن كل من طرفي الاستثمار (شركات متعددة الجنسيات والدولة المضيفة) يربطهم علاقة المصلحة المشتركة، فكلا منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة وبمعنى آخر أنه لا يوجد مباراة من طرف واحد كما افترض الكلاسيك ولكنها مباراة ذات طابع خاص ويحصل كل طرف فيها على الكثير من الفوائد غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات واستراتيجيات وممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل الأساس وجوهر العلاقة بينهما، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد في تحقيق الآتي:

1- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول.

2- خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.

3- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الانتاج والخدمات داخل الدول المعنية، مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.

4- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية. (2)

---

(1) عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، 2001، ص 83-88.

(2) سمير يحياوي، العولمة، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005-2006، ص49-50.

5- تقليل الواردات بسبب الحصول على منتجات محلية.

6- تحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة.

7- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بسبب حصول الاستقرار.

8- نقل التكنولوجية في مجالات الانتاج والتسويق، وممارسة الأنشطة الإدارية الحديثة وغيرها.

9- تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بتحقيق المنافع السابقة. [1]

المطلب الثاني: خصائص و اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر

الفرع الاول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

ان الاستثمار الاجنبي المباشر كشكل من اشكال التمويل الخارجي يشترك مع مصادر التمويل الاخرى في ملئ الفجوة الادخارية وفجوة الصرف الاجنبي، الا ان للاستثمار الاجنبي المباشر خصائص اخرى تميزة عن غيره من التدفقات الراس مالية.

ولمعرفة خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر بينه وبين الاستثمار الاجنبي الغير المباشر: [2]

الجدول رقم (01): مقارنة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والغير مباشر

الاستثمار الاجنبي المباشر	الاستثمار الاجنبي الغير المباشر
- استثمار طويل الأجل	- استثمار قصير الأجل مقارنة بالأول
- يهدف الى الحصول على إنتاج	- يهدف الى تحقيق المضاربة
- ينطوي على اكتساب حق الرقابة	- لا ينطوي على حق اكتساب الرقابة
- اكتساب كلي أو جزئي للمؤسسة	- شراء اسهم وسندات
- مسؤولية على الخسائر والأرباح والمخاطر	- ليس له الحق في الإدارة ولا يتحمل المخاطر
الحق في إدارة المؤسسة	والخسائر الخاصة بالمؤسسة
- يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال	- يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال

المصدر: سليم القط، اثر التغير في المؤشرات الاقتصادية الكلية على حركة الاستثمار الاجنبي المباشر، دراسة قياسية حالة الجزائر، اطروحة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و تجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، سنة 2008-2009، ص107

(1) عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2003، ص368-369.

(2) سليم القط، **اثر التغيرات في المؤشرات الاقتصادية الكلية في حركة الاستثمار الاجنبي المباشر**، دراسة قياسية حالة الجزائر، اطروحة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و تجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل،جامعة بسكرة،سنة 2008-2009، ص107-108.

وبالتالي فخصائص الاستثمار الاجنبي المباشر هي كمايلي:

– الاستثمار الاجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسة الام في الخارج، هذه الروابط او علاقات التشابك الامامية والخلفية التي تربط انشطة الشركة الام بانشطة الشركة المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة الانتاجية وكفاءة اداء الشركات الاخرى، اما الروابط الامامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.

– الاستثمار الاجنبي له امكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات، وكذلك تسيير الادارة والمشاركة في المداولات خلاف الاستثمار في المحفظة.

– الاستثمار الاجنبي المباشر هو بمثابة راس المال المستثمر في اصول حقيقية في الخارج.

– ان القيام بالاستثمار الاجنبي مسؤول عن نتائج المؤسسة المعنية بهذا الاستثمار بما فيها الخسائر، فهو اذن يتحملها، وذلك نظرا للصلاحيات المخولة له.

– يكون الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية بما فيها التجارة والخدمات.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي أهداف يمكن تقسيمها إلى هدفين هما أهداف المستثمرين الأجانب وأهداف الدولة المستثمر فيها.

1. أهداف المستثمرين الأجانب

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– الحصول على الموارد الخام من الدولة المستثمرة فيها لأجل استخدامها في صناعتها.

– إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركة تسويقها في مواطنها.

– الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها وعلى سبيل المثال أجرة العامل في تلك الدول تكون عادة أقل من أجرة العامل في الدول المتقدمة صناعيا.

– الاستفادة من قوانين تشجيع الإعفاءات الضريبية تمنحها الكثير من الدول المستثمرة فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية فيها .

– الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمرة فيها إذ أن الشركات الأجنبية تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بالكثير أرباحا من عملياتها داخل مواطنها .

– سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية الصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة ، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.

– تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية إذ أنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت مخاطر الاستثمارات .

2. أهداف الدولة المستثمرة فيها

ويمكن أيضا تلخيصها في النقاط التالية :

-الإستفادة من التكنولوجيا الخبرات الإدارية الأجنبية إذ أن قيام الشركات الأجنبية بالإستثمار أموالها في مشاريع محددة في دولة معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأموال .

- الإسهام في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من البطالين عن العمل في المشروعات التي يتم انشاؤها .

-الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمرة فيها وخاصة عند قيام المشروعات المعينة بتصدير منتجاتها إلى الخارج .

- التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المنتجة محليا .

- تدريب العاملين على الأعمال الإدارية وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة .

-الاستغلال والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية والمتوفرة لهذه الدول.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

- بحسب ما شهدته الساحة العالمية الاقتصادية بحصول مختلف توجهات وتطورات التي ميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أن هذا الأخير اتخذ أنواعا مختلفة وأساسية بحسب ما تسمح به قوانين البلد المضيف التي نوجزها فيما يلي :

-قيام المستثمر الأجنبي بتأسيس شركة مملوكة بالكامل في البلد المضيف تقوم بالاستثمار أو بتنفيذ مشروع معين .

- قيام المستثمر الأجنبي بتمليك كامل حصص رأس المال وأغلبها في شركة قائمة بالفعل في البلد المضيف .

- قيام المستثمر الأجنبي بتأسيس شركة مشتركة مع مستثمر محلي في البلد المضيف.

إن تلك الأشكال هي التي يجري من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل شائع ومعروف والتي تبلورت على أساس معيار الملكية سيتم توضيحا في هذا السياق : [1]

أولا: انشاء شركة جديدة

لاشك أن الاستثمار عن طريق انشاء شركة جديدة سيؤدي لا محالة إلى زيادة رأس المال الوطني وخلق مناصب شغل جديدة هذا فضلا عن المزايا الأخرى التي يتحمل أن تعود على المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة للإستثمار التي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- تسمح بمراقبة فعالة لتشغيل العمال.
- نقل لتكنولوجيا الحديثة واحترام نماذج الإنتاج العالمية.
- تمنح هذه العملية للمستثمر الأجنبي أيضا امكانية اختيار موقع إنشاء الشركة وذلك بإختيار المكان الذي يستجيب أكثر لاحتياجاتها النوعية والاحتياطات الأمنية .

إن انشاء شركة جديدة يعتبر من بين الأشكال الأكثر كلاسيكية للاستثمار الأجنبي، حيث ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية واستمرت إلى غاية السبعينات والثمانيات ، وحديث عن هذا النوع يقودنا مباشرة إلى الحديث عن الشركات المتعددة الجنسيات ، حيث كانت تعبر بحق عن الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الصناعية ، هذه الأخيرة التي تملك قوة المال والتكنولوجيا وبالتالي قوة القرار الإقتصادي وحتى السياسي والمهم هنا هو أن هذا النوع من المؤسسات الجديدة لها القدرة وقوة التحكم في المجالين المالي والتقني ، من حيث إختيار الوسائل طرق الإنتاج ، اليد العاملة الماهرة ، قنوات التوزيع ، والأسواق المحلية والأجنبية.

ثانيا : انشاء فرع جديد

لقد ساهم صندوق النقد في تعزيز دور الشركات المتعددة الجنسيات وذلك من خلال سعيه لمعالجة عجز موازين المدفوعات للبلدان النامية ، بتقديمه مجموعة من المقترحات، تهدف إلى ضرورة تعظيم الصادرات، وتقليص الواردات لتحقيق فوائض في العملة الصبغة، ولسبب ضعف قدرة البلدان النامية في مجال التصنيع، اضطرت إلى فتح المجال أمام الشركات المتعددة الجنسيات لتنشأ فروعها الإنتاجية فيها ويمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي الجديدة بمؤسسات القوية من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة،

(1) فارس فوضيل، **اهمية الاستثمار الماشر الاجنبي في الدول العربية**، مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2004، ص13.

قد سخرت لتنظيم وتسهيل تغلغل وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات عالميا، لأن هذه الأخيرة هي القلب النابض والمحرك للعولمة.[1]

إن انشاء فروع وحدات جديدة كان الشكل الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم إلى غاية السبعينات والثمانينات وابتداء من سنوات التسعينات عرف هذا النوع من الاستثمار تراجعا ملحوظا، مقارنة بتطور قطاع السوق وهذا راجع إلى طول المدة التي يستغرقها انجاز وحدة أو فرع انتاجي والتي تقدر من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات، في حين تسمح أنواع أخرى من الاستثمار الأجنبي المباشر التوطين السري.

ثالثا: الشركات المختلطة

ان الاستثمار هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه ويشارك فيه طرف أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال ، بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرات وبراءات الاختراع والعلامات التجارية . [2]

كما يمكن القول أن الاستثمار المختلط ينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمارية شركة دولية تمارس حقها في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه. [3]

فيمكن القول أنه ينطوي على الجوانب التالية: [4]

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني الآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي أو تسويقي داخل دولة طرف المضيف .
- إن الطرق الوطني قد تكون شخص طبيعي أو شخص معنوي تابع للقطاع العام والخاص.
- ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر حصة في رأس المال بمعنى:
  - قد تكون من خلال تقديم خبرة أو علامة تجارية أو العمل التكنولوجي أو براءة الاختراع...
  - قد تكون المشاركة في شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق....
  - لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع .

(1) اسامة عبد المجيد الغاني، **مستقبل الاقتصاد العربي في ظل الشركات المتعددة الجنسيات**، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، العدد 108 ديسمبر 2001، ص146.

(2) عبد السلام ابو قحف، **اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، بيروت، 2003، ص482.

(3) عبد السلام ابو قحف، **التسويق الدولي**، الدارالجامعية ، الاسكندرية، 2002، ص105.

(4) عبد السلام ابو قحف، **اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص482-483.

رابعا : اقتناء شركة موجودة

تعتبر أكبر الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات لأنها تنطوي على عدة مزايا نذكر من بينه ما يلي:

- ربح الوقت نتيجة ما يحصل عليه المستثمر الأجنبي بصفة مباشرة من مقدرة إنتاجية وتسويقية وتحضيرات وشبكة توزيع.
- اكتساب أصول خاصة غالبا ما تكون غير مستعملة وتتمثل في مجموعة من المهارات على شكل براءات اختراع، يد عاملة مؤهلة، أجهزة متخصصة تسمح بامتلاك حصة في السوق.
- وإذا كان هذا الشكل مفضل لدى الشركات متعددة الجنسيات نجد أن كثير من البلدان المضيفة تتردد كثيرا، بل ترفض في الأحيان السماح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، وهذا تجنبا للوقوع في التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من آثار سلبية على الصعيد المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات الوقوع في حالة الاحتكار لأسواقها.

رغم هذه السلبيات فهناك البعض من الدول المضيفة تستعمل هذا النوع من الاستثمارات كورقة رابحة نسبيا في تشجيع تدفقات الاستثمارات وجذب المستثمرين الأجانب، بعدما تشابهت كل أو الكثير من الدول المضيفة تقريبا في نوع وطبيعة الامتيازات والحوافز والتسهيلات التي تقدمها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. [1]

خامسا: مشروعات أو عمليات التجميع

يتم هذا النوع من الاستثمار بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي الخاص أو الحكومي أو الاثنين معا، على شكل اتفاقية يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منح معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، مع تقديمه للخبرة والمعرفة الخاصة واللازمة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة، في مقابل عائد مادي يتفق عليه وقد يتخذ هذا النوع من الاستثمار بشكل الاستثمار المشترك أو التملك الكامل للمشروع من قبل الطرف الأجنبي.

سادسا: الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة

يكون في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح مابين 20 إلى 50 عاما في مجال البنية الأساسية، مثل بناء المطارات أو الطرق، على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة، أي

(1) المرجع سابق، ص488.

المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل وهي ذات اتجاه يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي حيث الحكومة تحتاج إلى استثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الاستثمارات من الموازنة، بينما نجد المستثمر الأجنبي سوى أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز.[1]

سابعا : الشركات المتعددة الجنسيات

تعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية وتتميز بالحجم الكبير من حيث المبيعات والإنتاج وتنوعه وتفوقها التكنولوجي والانتماء إلى الدول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا وكذا زيادة التنوع والتكامل كما أنها تدار مركزيا من مركزها الرئيسي في الوطن الأم.[2]

(1) عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها**، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2006، ص185-186.

(2) يوسف سعداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر مع اشارة الحالات بعض الدول العربية**، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد 3، 2008.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و دوافعه

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بمحددات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، وتعد الظروف السالفة الذكر عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي يختلف من دولة إلى أخرى.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهم النظريات الاقتصادية لنخلص بعدها إلى المحددات الأساسية والتكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: النظريات الاقتصادية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

1- نظرية عدم كمال السوق

تقوم هذه النظرية على أساس افتراضي وهو غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة (النامية) بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها كما أن الشركة الوطنية من الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة وحتى فيما يخص متطلبات ممارسة أي نشاط وظيفة أخرى لمنظمات الأعمال أي أن توفر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات (توافر الموارد المالية والتكنولوجية، المهارات الإدارية،...) مقارنة مع الشركات الوطنية في الدولة المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية أي أن الثقة المطلقة لهذه الشركات بكون الشركات الوطنية غر قادرة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا إذا سيمثل هذا أحد أهم الحوافز التي تدفع الشركات الأجنبية على اتخاذ القرار الاستثماري في دولة مضيفة معينة، كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمارات الأجنبية فضلا على أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال كل جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات.

يرى "هود وينج" أنه في حالة المنافس الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التحكم في السوق، حيث يوجد كامل الحرية أمام أي مستثمر للدخول في السوق التي يمكنه فيها أن يحقق مزايا تنافسية تمكنه من إبراز كامل قواه.

وبهذا فإن هروب الشركات الأجنبية من المنافسة الكاملة في أسواقها الوطنية بالدولة الأم واتجاهها للاستثمار أو نقل بعض أنشطتها لأسواق الدول النامية يمكن أن يحدث في بعض أو كل الحالات الآتية على سبيل المثال:

– حالات توفر فروقات أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركة متعددة الجنسيات عن مثيلاتها المضيفة.

– كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفرات الحجم الكبير.

– تفوق الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا.

– تشدد إجراءات وسياسات الحماة الجمركية في الدول المضيفة والذي ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق.

2- نظرية الحماية:

تعني بالحماية هنا ممارسات وقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص أو الإنتاج،...الخ، وذلك لأطول فترة ممكنة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية وإجبارها على فتح قنوات الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها، حيث تستطيع الشركات متعددة الجنسيات تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثلا بالبحوث، التطوير، الابتكارات، وأي عملية إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة ولكي تحقق هذا الهدف يستلزم قيامها بممارسة الأنشطة داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي، والفروع في الأسواق أو بالدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة وبهذا تظهر ضرورة احتفاظ الشركات متعددة الجنسيات بأخذ الأصول: المعرفة، الخبرة، الاختراعات...الخ، التي تحقق التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة الأجنبية لكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثماراتها ومن ثم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها وعملياتها الإنتاجية أو التسويقية أو الاستثمارية،...الخ.

ولقد استحدثت أساليب أكثر فعالية من سابقتها والتي كانت تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات مثلا الآن توجد ضوابط الحماية، براءات الاختراع على مستوى العالم تضمنها المواثيق المتفق عليها وتنفذها منظمات دولية. [1]

3- نظرية دورة حياة السلع:

قام الاقتصاديون بتقديم هذه النظرية وتطويرها من أجل تفسير مبررات التجارة الدولية، كما أنه يمكن الاستعانة بها في تفسير أسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ناحية، ومن ناحية أخرى

[1] عبد السلام ابو قحف، **نظريات تدويل وجدوى استثمارات الاجنبية**، مرجع سابق، ص62.

توضح كيفية أو أسباب انتشار الاختراعات والابتكارات خارج حدود الدولة الأم، وتنطوي دورة حياة المنتج على 4 مراحل موضحة كالآتي:

الشكل رقم (01): دورة حياة المنتج الدولي

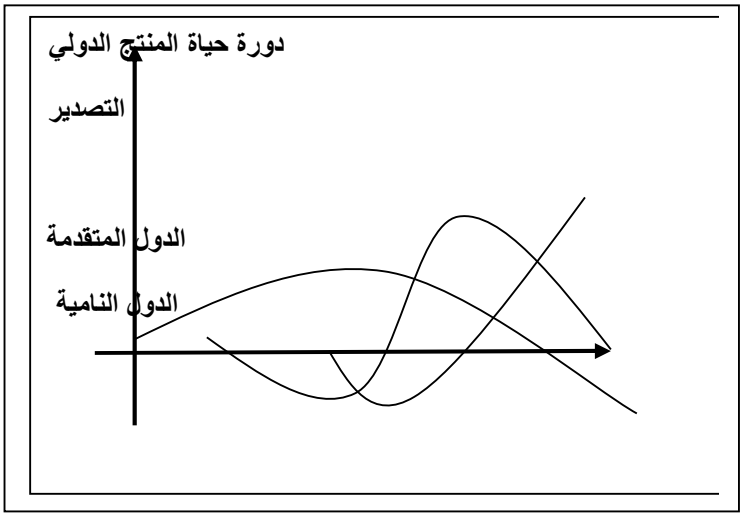

ملحوظة: هذا الشكل يوضح ثلاثة منحنيات لمراحل دورة حياة منتج دولي واحد، أي أن كل منحنى يمثل دورة حياة لنفس المنتج.

المرحلة (1): مرحلة البحوث والابتكارات بالو.م.أ

المرحلة (2): تقديم السلعة بالسوق الأمريكي

المرحلة (3): مرحلة النمو في الإنتاج والتسويق المحلي والدولي

المرحلة (4): بداية تشبع السوق المحلي وبدأ إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى

المرحلة (5): بدأ إنتاج السلع في الدول النامية وتدهور السلعة بالسوق الأمريكي بسبب المنافسة السعرية أو الجودة،...الخ.

4- نظرية الموقع: [1]

تهتم نظرية الموقع بقضية اختيار الدولة المضيفة التي تكون حقلا للاستثمار وممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات، أو كما يرى "باري" إن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في

(1) لكحل نذير، **اشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، 2004-2005، ص14.

الدول المضيفة التي تربط العرض بالطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية والتسويقية والبحوث والتطوير ونظم الإدارة...الخ.

ويمكن ذكر العوامل الأساسية فيما يلي:

1- العوامل التسويقية مثل: درجة المنافسة، حجم السوق، التقدم التكنولوجي، منافذ التوزيع...الخ.

2- العوامل المرتبطة بالتكاليف مقل القرب من المواد الأولية، توفير اليد العاملة، مستوى الأجور، توفر رؤوس الأموال، التسهيلات الإنتاجية...الخ.

3- الإجراءات الجبائية مثل: التعريفة الجمركية، نظام الحصص...الخ.

4- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل: الاتجاه العام نحو قبول الاستثمارات الأجنبية أو قبول الأجانب، الاستقرار السياسي...الخ.

5- الحوافز والتسهيلات والامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة للمستثمرين الأجانب وعوامل أخرى.

5- نظرية الموقع المعدلة:

هذه النظرية عبارة عن تطوير لنظرية الموقع السالف ذكرها والتي تضيف بعض العوامل أو المحددات التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، ويعود الفضل في تقديم هذه النظرية إلى كل من (روبوك، وسيمونسن) حيث اقترحا ثلاث مجموعات من العوامل، المجموعة الأولى تشمل المتغيرات الشرطية والمجموعة الثانية تشمل عوامل دافعة أما المجموعة الثالثة فهي تشمل المتغيرات الحاكمة أو الضابطة، ويمكن ذكر هذه العوامل فيما يلي:

- عوامل تتعلق بأسواق الدول المضيفة غير الكاملة.
- عوامل تتعلق بأهداف الدول الدولة الأم.
- عوامل تتعلق بحماية اختراعات الشركات متعددة الجنسيات.
- عوامل تتعلق بما تمله البلدان النامية من موارد أولية.
- عوامل تتعلق بأهداف الشركات متعددة الجنسيات في غزو أسواق الدول النامية، وذلك بالتغلب على القيود المفروضة على التجارة الدولية.

- ويمكن تلخيص جملة هذه المحددات في الجدول التالي: [1]

(1) عبد السلام ابو قحف، **نظريات التدويل وجدوى استثمارات الاجنبية**، مرجع سابق، ص 69-70.

جدول رقم (02) : محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

العوامل الشرطية	المؤشر
1- خصائص المنتوج (السلعة)	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة السلعة، متطلبات الإنتاج (الفنية، المالية، البشرية)، خصائص العملية الإنتاجية.
2- علاقات الدول المضيفة مع الدول الأخرى	تم النقل والاتصالات بين الدولة المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية، السياسة التي تؤثر على حركة أو انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع..الخ
3- الخصائص المميزة للدول المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر المواد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البنية الاقتصادية...الخ.
العوامل الدافعة	المؤشر
1- الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية والتكنولوجية، حجم الشركة. القدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية.
العوامل الحاكمة	المؤشر
1- الخصائص المميزة للدول المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية، نظم الإدارة والتعيين، سياسات الاستثمار، الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية...الخ.
2- الخصائص المميزة للدولة	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.

3- العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، المبادئ والمواثيق الدولة المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

ثانيا: المحددات الأساسية والتكميلية للاستثمار الأجنبي المباشر

لاشك أن نجاح واستمرار ونمو أي هيئة وطنية يتوقف على ما يتوفر لديها من مقومات وموارد مالية وإدارية وتقنية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا النجاح يتوقف أيضا على مدى ملائمة معطيات وعوامل البيئة المحلية لطبيعة نشاطها وأهدافها، إلا أن هذه العوامل تتباين في المتغيرات البيئية من دولة لأخرى.

أ- **المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** تمثل هذه المحددات الرامية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي لا يمكن الاستغناء عنها والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم استثماريين وطنيين كانوا أو أجانب ويمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين:

1- **الاستقرار السياسي:** ويعتبر هذا الأخير شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فمثلا حتى ولو كانت مردودية الاستثمار المتوقعة كبيرة فإنه لا يتم في غياب الاستقرار السياسي ويمكن تقييم هذا المحدد إلى العوامل الآتية: الاستقرار السياسي المحلي المخاطر الإقليمية، العلاقات الدولية.

2- **الاستقرار الاقتصادي:** يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التحقق من الاستقرار السياسي حتى وإن كان من الصعب الفصل بينهما ويتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقق جملة من توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ومن أهم المؤشرات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي نذكر: توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات، التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة، السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة المضيفة (كالسياسات الاشهارية، سياسات الضريبة، سياسة التجارة الخارجية السياسة التمويلية،...).

ب- المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

بعد توفر الشروط الأساسية يجب ضمان الشروط الإضافية والتي تسمح للبلد من اللحاق بمجموعة الدول الجاذبية للاستثمار الأجنبي ويمكن جمعها في الشروط التالية:

- الرشوة وعدم شفافية المعاملات التي لها علاقة بالاستثمار حيث كلما كان هناك شفافية في المعاملات الاستثمارية كان ذلك عامل جذب.

- البيروقراطية:حيث تعيق تفعيل الاستثمار الأجنبي من خلال تعدد وطول الإجراءات الإدارية وكذا ازدواجية المسؤولية الإدارية داخل الوحدة الواحدة نظرا لممارسة الوظيفة الواحدة من خلال أكثر من موظف مما يؤدي إلى ضياع المسؤولية بين أكثر من فرد وهذا ما يؤدي إلى طرد الاستثمار الأجنبي المباشر.
- حجم السوق ومعدل نموه.
- توفر الموارد البشرية المؤهلة.
- البنية التحتية.
- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة.
- متوسط نصيب الفرد من الداخل القومي في البلد المضيف.
- معدل نمو الدخل القومي
- العلاقات التجارية للبلد المضيف
- الموقع الجغرافي
- البيئة الاجتماعية الثقافية.

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

في البداية نتحدث عن دوافع المستثمر الأجنبي الذي يبين لنا أسباب اللجوء المستثمر الأجنبي خارج الدولة الأصلية، حيث قد تكون وراء الاستثمار الأجنبي المباشر دوافع اقتصادية أو غير اقتصادية وأيضا قد تكون أهداف مسطرة من طرف المستثمر الأجنبي أو الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر:

أولا: دوافع الدولة المصدرة للاستثمار (المستثمر الأجنبي):

تسعى الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مستثمر خاص أو عام أو شركة متعددة الجنسيات إلى تحقيق أهداف منها:[1]

– امتلاك ميزة احتكارية هي إحدى الدوافع والأهداف القوية لدى الشركات على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتتميز هذه الميزة في امتلاك رأس المال والتكنولوجيا، خبرات إدارية، ميزة اقتصادية، تصميم المنتوج إلى جانب العلامة التجارية وبراءة الاختراع.

(1) سليم القط، **أثر التغيرات في المؤشرات الاقتصادية الكلية على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة قياسية حالة الجزائر، أطروحة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، سنة الجامعية 2008–2009، ص123.

– الحصول على حصة في السوق الدولي، فمن خلال الاستثمار الخارجي تتعلم الشركة المزيد من الخبرة من منافسيها والوسائل التي يستخدموا منها للحصول على حصة في الأسواق الدولية.

الاستفادة من الناتج توسيع الشركة في الأعمال الدولية إلى زيادة الإنتاج والتصدير، إذ يستمر هذا التقدم نحو الاستفادة من اقتصاديات الحم، وتخفيض التكاليف إلى فتح فروع للشركة في بعض الأسواق الدولية وتعزيز مكانتها التنافسية وزيادة المبيعات والأرباح وتخلصها من نفقات السوق المحلية خاصة في حالة وجود منافسة لها في السوق المحلي.

وعموما قد تكون أهداف المستثمر الأجنبي أو الدولة التي ينتمي إليها مايلي:

- التخلص من التكنولوجيا القديمة
- البحث عن أسواق جديدة
- التغلب عن البطالة المقنعة في الدولة الأم
- أخبار المنتجات الجديدة واستخدام العملاء في البلد المضيف

ثانيا: دوافع الدول النامية المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن إبراز أهمية التنمية الاقتصادية بالدول النامية من خلال النقاط التالية:[1]

– إمداد الدول النامية بمجموعة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيان المهارات الإدارية.

– المساهمة في خلق فرص عمل ورفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من البطالة.

– رفع معدلات الاستثمار للدول النامية من خلال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وجذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو المكملة ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وبالتالي زيادة المدخرات والاستثمارات المحلية.

أما من حيث تنمية الناتج القومي وذلك من خلال مايلي:

- زيادة حاصلات الدولة من الضرائب
- تحسين معدلات النمو الاقتصادي
- تحسين المقدرة التنافسية والإنتاجية للشركات المحلية

(1) عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، 2008، ص– ص107–108.

كما يمكن أن تسعى الدول المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق مايلي:

- توفير إدارة حديثة ومتقدمة
- إنشاء صناعة حديثة ومتطورة
- الحصول على تكنولوجيا متطورة وإحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.

المبحث الرابع : الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكننا في هذا المبحث عرض جملة من الآثار المرتبطة بالاستثمار الأجنبي على الدول النامية[1].

المطلب الأول : الأثر على النقد الأجنبي [2]

وهنا نرى وجهتي نظر مختلفتين:

يرى الكلاسيك أن وجود الشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية المضيفة، يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي للخارج مقارنةً بالتدفقات الداخلة. ويرجع هذا من وجهة نظرهم إلى عددٍ من الأسباب أهمها: كبر حجم الأرباح المحولة للخارج، واستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدولة الأم وكذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب، وصغر حجم الأموال للشركات الأجنبية عند بداية المشروع الاستثماري.

أما رواد المدرسة الحديثة فيعارضون الرأي السابق، فالشركات متعددة الجنسيات من وجهة نظرهم تساعد في زيادة حصة الدولة من النقد الأجنبي. فهذه الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة، وبقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي

تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محليا، كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص جذابة ومربحة للاستثمار أن تشجع المواطنين على الادخار، بالإضافة إلى هذا فإن وجود هذه الشركات يساعد في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية وكذلك الدولة الأم، والمقدمة إلى الدول النامية المضيفة، ومع الأخذ في الاعتبار لوجهتي النظر السابقتين، فإن حجم ومدى مساهمة هذه الشركات في زيادة حجم التدفق الأجنبي للدول النامية المضيفة يتوقف على العوامل التالية:

1. حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار.
2. حجم القروض التي تحصل عليها الشركات من البنوك المحلية والتي تلعب دوراً إيجابياً في جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.
3. درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من وإلى مجالات الاستخدام والإنتاج الفعال.

---

(1) خديجة عبد القادر، **دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية** – حالة الجزائر، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر 2001, ص 73 .

(2) مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، **سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد (28)، العدد (3)، 2006، ص 165-166.

4. حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنةً بذلك الحجم من الأرباح التي تم تحويلها إلى الخارج.
5. المتطلبات المالية الأخرى اللازمة للاستثمار.
6. حجم المشروع الاستثماري (كبير أم صغير).
7. شكل الاستثمار أو نمط ملكية المشروع لاستثماري (Investment Form).

وتبرز أهمية شكل الاستثمار والملكية في أن المشروعات المملوكة ملكية مطلقة للطرف الأجنبي تقوم بإعادة استثمار جزء كبير من الأرباح المحققة بعد الضريبة. وإذا كان المشروع يتصف بكثافة رأس المال نجد أنه يساعد في زيادة مقدار تدفقات الأموال الأجنبية الداخلة خاصة تلك المبالغ المطلوبة للاستثمار المبدئي.

ويمكن قياس أثر الاستثمارات الأجنبية على النقد الأجنبي في دولةٍ ما عن طريق الأساليب والنسب المالية المفترضة الآتية:

1. استخدام أسلوب تحليل الاتجاه (Trend analysis) لكل من التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة.
2. المقارنة الإجمالية لحجم التدفقات الداخلة بإجمال حجم التدفقات الخارجة.
3. حساب النسب الآتية:

أ- (حجم الأموال المستثمرة بواسطة الشركات متعددة الجنسية / قيمة إجمالي الناتج القومي للدولة المضيفة)* 100

ب- (حجم القروض السنوية للشركات متعددة الجنسية من البنوك الوطنية /إجمالي حجم المدخرات السنوي)* 100

ويمكن تطبيق هذه المعادلة في قطاع "أو نشاطٍ معين " أو على مستوى جميع القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية.

المطلب الثاني : الأثر على التقدم التكنولوجي .

1- **الأثر الايجابي** : التكنولوجيا المقصودة هنا هي تكنولوجيا الإنتاج المتطور التي تنقلها المؤسسات الأجنبية إلى البلد المضيف من أجل دفع عجلة التطور والنمو، وذلك عن طريق تكييف المؤسسات المحلية على استغلال التطور التقني الحاصل من دون إنتاج، أي استغلال المعارف دون إعادة تجربتها.

2- **الأثر السلبي** : و يتمثل في التبعية التكنولوجية للمؤسسات الأجنبية نتيجة التأخر الكبير في الصناعات المتقدمة والتقنيات الحديثة، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى عدم الاستفادة من الانتقال التكنولوجي خاصة في البلدان النامية، التي لا تتحصل سوى على تقنيات قديمة أو مترسبة.

المطلب الثالث : الأثر على العمالة[1]

إن مشكلة البطالة من المشاكل الاجتماعية التي تتخبط فيها البلدان النامية من جراء سياستها الاقتصادية والتخفيف من حدتها فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي والمحلي مع اخذ بنوعية التكنولوجيا المستخدمة وعنصر العمل وأهم ما نستطيع ذكره :

1- إنشاء مشاريع موجهة للتصدير والاستيراد من بينها المناطق الحرة التي تسمح بتوظيف عمال.

2- وجود علاقة تكامل بين التكنولوجيا المستخدمة ونوعية العمل حيث تسمح بالقضاء على اليد العاملة غبر مؤهلة وتوفير طبقة عاملة ذو خبرة وكفاءة.

3- الإيراد الناجم عن التحصيل الربحي التجاري والصناعي للنشاطات الاستثمارية يمكن من التوسع و كبر حجم المشاريع وبالتالي مهام جديدة أخرى.

4- يؤدي بالاستثمارات الأجنبية إلى تقريب المناطق المعزولة وتنميتها وخاصة المناطق الريفية المتميزة بالنشاط الفلاحي يسمح بأحداث مناصب عمل .

المطلب الرابع : الأثر على ميزان المدفوعات [2]

ينعكس الأثر الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في الدولة المضيفة، وينعكس ذلك بصورةٍ إيجابيةٍ على حساب رأس المال، وذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية. وفي مرحلةٍ تاليةٍ يساهم في تخفيف الشح في النقد الأجنبي إذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، حيث تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية، ويحدث كذلك التحسين في ميزان المدفوعات إذا ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم أو إعادة التصدير إلى الدولة الأم، والأرجح أن تحقق الشركات الأجنبية التي تدخل أسواق التصدير النجاح، لأن لها سمعة راسخة من ناحية الجودة والموثوقية في التوريد، كما تتوافر لها المعرفة بالأسواق الخارجية. وعلى العموم ففي البداية ترتفع واردات السلع الرأسمالية التي تحتاج إليها الشركات الأجنبية، وحين تبدأ هذه الشركات بالإنتاج فإن المنتجات النهائية والسلع الأخرى التي كانت تستورد من قبل الدولة المضيفة ستميل إلى الانخفاض بصورة تدريجية، حيث تقوم الشركات الأجنبية بإنتاج سلع لسدّ جزء من حاجة السوق الوطنية. ولكن الحكم على النتيجة

(1) عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 467.

(2) مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مرجع سابق، ص 167.

الصافية هذه تتطلب المقارنة بين حجم التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري وميزان حساب رأس المال في الدولة المضيفة مع حجم الموارد المحولة منه من خلال تحويل رأس المال والأرباح ودخول العاملين الأجانب، فإذا كان الأثر الأول يفوق الثاني من حيث إيجابيته، عندئذ يقال إن الاستثمار الأجنبي يرتبط بعلاقة إيجابية مع ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة.

ويمكن استخدام المعادلة التالية لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف:

$$W=(A+S+D) -('A+'S+'D)$$

حيث W = الأثر الصافي على ميزان المدفوعات.

A = الواردات السابقة المستغنى عنها نتيجة للاستثمار (إحلال).

S = الصادرات الجديدة الناتجة عن الاستثمار.

D = التدفق الرأسمالي الناتج من الاستثمار خلاف الصادرات والواردات المتعلقة بقيام الاستثمار.

بينما: 'A = الواردات المستجدة التي نتجت عن الاستثمار.

'S = الصادرات المفقودة نتيجة الاستثمار.

'D = رأس المال الخارج عدا مدفوعات الصادرات والواردات.

خلاصة الفصل الأول:

الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية , تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل و تعطي صاحبها حق التملك و الإدارة للمشروع الاستثماري مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد السواء.

و بما أن الكثير من الدول النامية عانت ولا زالت تعاني مشكل المديونية و العجز في تمويل استثماراتها, فإنها اتخذته كوسيلة بديلة محاولة إنعاش اقتصادها على المستويين المحلي و الدولي, و من اجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري هذا الأخير يكون له دور كبير في جذب الأنماط المناسبة من الاستثمارات الأجنبية.

كما أن العمل على تعظيم المنافع و تقليص الأخطار التي قد تنجم عن الاستثمارات الأجنبية يعتبر من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار, بحيث انه مثلما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر ايجابيا على البلد المضيف يمكن أيضا أن يؤثر سلبا أن لم يحسن التعامل معه.

الفصل الثاني

واقع الاستثمار الاجنبي المباشر وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في الجزائر

مقدمة الفصل

تسعى وتطمح كل الدول إلى التقدم والتطور نحو الأفضل رغم اختلاف وتباين ذلك السعي والظروف المحيطة به، وإن كانت هناك دول قليلة قد بلغت مستويات تطورية متقدمة اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا فإن هناك دولا كثيرة م تكمل حتى ضرورات الحياة الكريمة للإنسان وبالتالي عليها بذل جهود مضاعفة لذلك وهو ما يعني حاجتها الملحقة لتحقيق التنمية .

وقد اتجهت أفكار معظم الاقتصاديين حول الاهتمام بموضوع التنمية الإقتصادية كون هذه الأخيرة هي المؤشر الوحيد الذي يعكس اقتصاديات معظم الدول ، واختلفت وجهات نظر مختلف المدارس في تفسير هذه الظاهرة الإقتصادية ، إذ تعتبر التنمية الاقتصادية مسألة اقتصادية واجتماعية هامة باتت تحتل مركز الصدارة في العالم وتترأس قمة الهرم الاقتصادي ، هذا ما جلب اهتمام الكثيرين حولها .

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى:

- المبحث الأول: أساسيات حول التنمية الإقتصادية.
- المبحث الثاني: عناصر ومؤشرات التنمية الاقتصادية وعوامل نجاحها.
- المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية وأهم استراتيجياتها.

المبحث الأول: أساسيات حول التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

تمكن الإنسان الأول من الحصول على أساسيات الحياة من الطبيعة، ومع نمو مهاراته وقدراته تعرف على أساليب إنتاجية جديدة مكنته من الحصول على إنتاج أكبر من الطبيعة بمجهود أقل ومع زيادة السكان وتشكل المجتمعات في أمم انخفض المتاح من الموارد الطبيعية للفرد، بحيث يتطلب استخدام الموارد المتاحة بشكل أكثر كفاءة وقد تطلب ذلك تكوين رأس المال الناتج عن زيادة إنتاجية العمل .

وبذلك التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استحداث أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستوى الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن .

ويعرف جير الدماير التنمية الاقتصادية بأنها عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن وإن كان معدل التنمية أكثر ارتفاعا من معدل نمو السكان الصافي ، ارتفع الدخل الحقيقي للفرد.

كي تعرف التنمية الاقتصادية بالانبثاق والنمو لكل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل متوازن، سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع أما العناصر الرئيسية المميزة لمضمون التنمية فتكمن في كونها:

- عملية داخلية ذاتية، بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه وأن أي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة.
- عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة أو جامدة.
- عملية ليست ذات طريق واحد، وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع الإمكانات الكامنة في داخل كل كيان .

كما أن التنمية لا تنطوي فقط على تغير كمي كما هو الحال بالنسبة للنمو الاقتصادي وإنما تشمل أيضا التغير النوعي والهيكلي ، أي أن التنمية مفهوم أوسع من النمو .

ويرى الدكتور إسماعيل صبري عبد الله أن التنمية بطبيعتها عملية شاملة، يشكل النمو الاقتصادي محورها الفقري ولكنه لا يستوعبها كاملة فمقاصد التنمية تتجمع في بناء دينامي حضاري محدد المعالم والقيم فالتنمية تتجمع في بناء دينامي محدد المعالم والقيم فالتنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمها:

1) الشمولية: التنمية تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي و إنما أيضا الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي.

2) حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

3) حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة (التخفيف من ظاهرة الفقر).

ويمكن تلخيص الأبعاد التي تنتج عن التنمية الاقتصادية كما يلي :

- أن يكون التغير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة .
- أن تستند عملية التنمية بالدرجة الأولى على القوى الدائمة للمجتمع .
- أن تضمن تحقيق نمو متواصل ومستمر من خلال تجدد موارد المجتمع دون استنزافها.
- أن تحقق توازنا بين قطاعات المجتمع الاقتصادية.
- أن تلبي حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع.
- أن تحقق قدرا كبيرا من العدالة بين الأفراد والمجتمع.

عموما يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء مهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيق جملة من الأهداف ، يتمركز مجملها في تحسين معيشة السكان وضمان الرفاهية للأفراد والمجتمع ، وربما يكون من الصعب على المرء أن يحدد أهداف معينة في هذا المجال نظرا الاختلاف ظروف كل دولة اختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلا أنه رغم كل ذلك يمكن ابراز أهم أهداف التنمية الاقتصادية حيث تحاول تقديم موجزها فيما يلي: [1]

(1) إبراهيم العسيوي، **التنمية الاقتصادية في عالم متغير**، دار الشرق، مصر، 2001، ص 98-103.

أولا: زيادة الدخل القومي :

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية بل من أهم الأهداف الاقتصادية على الإطلاق ، وهذا راجع للدافع الحقيقي للتنمية في هذه الدول والمتمثل في الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، بالإضافة إلى زيادة عدد السكان وغير المتماشية مع النمو الاقتصادي الدخل القومي الذي نقصد به هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا الأسمى ، أي ذلك الذي يشمل السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة ، والزيادة في الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في نمو السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية .

وعموما يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أي كان حجم هذه الزيادات أو نوعها تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا .

ثانيا: رفع مستوى المعيشة :

يعتبر تحقيق رفع مستوى المعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة، من مأكل وملبس ومسكن وغيره وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوى المعيشة في هذه المناطق وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معاني ويحدث ذلك عندما يزيد عدد السكان نسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل القومي، كما يمكن أن يرتفع مستوى معيشة السكان بالتوزيع العادل للدخل القومي على الأفراد، وكذا بزيادة متوسط دخل الفرد وكذا بزيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى له رفع معيشته .

ثالثا: تقليل التفاوت في الدخول والثروات :

هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هدف اجتماعي ، فانخفاض مستوى متوسط الدخل الفرد من الدخل القومي ينتج عنه فوارق كبيرة في الدخل والثروات، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع إلى أغلب ثروته ودخله القومي، ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول في تلك الدول يؤدي إلى إصابة المجتمع بعدة أضرار جسيمة، حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط والفقر المدقع وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر ذلك الجزء المعطل من رأس المال المجتمع، لأن هذه الطبقة لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه

من أموال بسبب انخفاض ميلها الحسي للاستهلاك وعلى ذلك فليس من المستغرب أن يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التنمية الاقتصادية.

رابعا : تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي :

هناك أهداف أخرى للتنمية الاقتصادية تدور حول تعديل تركيب الاقتصاد القومي ،وتغيير طابعه الاقتصادي، ففي الدول النامية يغلب قطاع الزراعة على البنيان الاقتصادي، حيث تعتبر مجال الإنتاج ومصدره العيشي للغالبية العظمى من السكان، وتلعب الدور الأساسي للقطاعات الأخرى في كونها مصدر من مصادر الدخل القومي.

وعلى هذا يجب أن يراعي القائمون على عملية التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة اقتصاديا تخصيص نسبة معتبرة من موارد الدولة، سواء كان بإنشاء صناعات جديدة أو التوسع في الصناعات القائمة، وذلك حتى يتمكنون من القضاء على بعض المشاكل التي تثيرها سيطرة بعض القطاعات على البنيان الاقتصادي.

المطلب الثالث: متطلبات ومعيقات التنمية الاقتصادية

الفرع الاول: متطلبات التنمية الاقتصادية[1]

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات عديدة، تتمثل هذه المتطلبات في التغيرات المتعددة للمجالات السياسية، الاجتماعية والثقافية في المجتمع.

1- المجال السياسي:

أحد الشروط الأساسية هو تحقيق الاستقلال السياسي، الاقتصادي، فكما نعلم أن ظاهرة الاستعمار هدفها استغلال ثروات المجتمعات المختلفة مع إهمال جانب التنمية الاقتصادية فيها.

يحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي شرطا هاما وأساسيا والمتمثل في السيطرة الوطنية على الموارد المتاحة للمجتمع وبالتالي تحقيق القدرة على توجيهها واستغلالها في الشكل الملائم.

كذلك تتطلب التنمية الاقتصادية تغيرا في السلطة السياسية القائمة، يعني هذا نقل السلطة إلى تلك الفئات أو الطبقات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية، فحيث تسود السلطة لجني ثمارها دون إزاحة هذه الفئات والطبقات السياسية عن السلطة.

(1) http://www.djelfa.info 20/12/2016 12:45

خلاصة القول أن التنمية تتطلب خلق حمية قوية وتلاحم قومي من أجل إنجاح عملية الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والتنظيم السياسي هو الهيئة التي يوكل إليها خلق هذه الحمية وخلق هذا التلاحم.

2- المجال الثقافـي:

تتطلب التنمية الاقتصادية تغيرات جوهرية في نظام التعليم القائم، تتمثل هذه التغيرات في ثروة ثقافية تغير هذا النظام من جذوره وتجعله قادرا على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية بمعنى أن الثورة الثقافية تؤدي إلى ملائمة نظام التعليم مع احتياجات النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع، تستهدف هذه الثروة الثقافية أن تخلق حدا لتحدي من طرف الإنسان للطبيعة بروح المغامرة والملاحظة والتجربة بدلا من روح التغيب والتجريد. وتهدف الثورة إلى خلق الطاقة الإبداعية لدى الأفراد بذلك أن التنمية الاقتصادية لا تتطلب فقط نقل التكنولوجيا من مكان إلى مكان، بل لكي تنجح عملية النقل التكنولوجي لابد من خلق العقل الذي يبدعها، ويديرها ويسيرها مع الاعتناء بها.

وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية تغييرا جوهريا في مناهج التعليم السائد إذ من شأنه خلق العقلية العلمية والنقدية المتسائلة والراغبة في فهم واقعها ومحيطها وتغييره.

3- **المجال الاجتماعي :**

التنمية الاقتصادية تتطلب تغييرا في القيم والعادات السائدة إضافة إلى سلوك الأفراد ونظرتهم للنظام الاقتصادي والعمل كقيمة اجتماعية، وهذا يقتضي تغييرا جذريا في الجو الفكري العام و ادخار أفكار جديدة وقيم جديدة . فالعلاقات الاجتماعية والانتماءات القبلية والسياسية تؤثر في اختيار المديرين فعن ذلك سوف يؤثر على العملية التنموية ، ويجب إزالة كافة النظم الاجتماعية مثل نظم الطرائف الذي يعوق عملية المرونة الرأسية أي قدرة الإنسان على الانتقال من مهنة إلى مهنة .

4- **المجال التنظيمي :**

تحتاج التنمية الاقتصادية على تغير جوهري في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة لخلق مؤسسات وتنظيمات جديدة وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية رفع معدل الاستثمار الذي يكون بإنشاء مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع التي تثمل في نفس الوقت قنوات لتوجيه هذه الموارد الاستثمارية .

إن التنمية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث تتطلب قيام الحكومة بدور فعال وقيادي في عملية النمو الاقتصادي ، يكون ذلك بتمتع الجهاز الحكومي على درجة عالية من الكفاءة ، الأمر الذي يقتضي توسيعه وإعادة تنظيم الإدارات المالية – مصلحة الضرائب مثلا – مع تغيير التشريعات المالية السائدة بما يتلائم بحاجات التنمية .

إذا يجب إزالة كافة القيود التنظيمية التي تقف عائقا أمام الوصول إلى أقصى كفاءة ممكنة للقرارات الإدارية ، وهذا لأن سوء الإدارة قد يعثر عملية الإنماء في الدول النامية والزيادة على سوء استخدام الموارد فالإدارة ليست درجة علمية وجامعية فقط بل هي أسلوب معين في التفكير والسلوك.

بتحدثنا عن هذه المجالات أي الثقافية ، السياسية الاجتماعية والإدارية ما هي إلا عبارة عن متطلبات للتنمية الاقتصادية أي التغيرات التي يجب أن تحدث في المجتمعات والأمم للدخول في عملية النمو الاقتصادي السريع أو بالأحرى استعدادات لأي مجتمع يود الرقي والدخول في التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: معيقات التنمية الاقتصادية

بالرغم من ان الدول المختلفة تشترك في عدة خصائص رئيسية مثل(كفاءة رؤوس الأموال المنتجة وتخلف طرق الإنتاج واختلال التوازن في العلاقات السائدة بين مختلف عوامل الإنتاج والتعبئة الاقتصادية للخارج وما إلى ذلك) فإنها أي البلدان النامية تختلف اختلافا بينا في العديد من أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولذا فإن هذه البلدان لا تشترك في كفاية ما يعون طريقها على التنمية بسبب تفاوت هذه المعوقات في أهميتها النسبية من بلد لآخر بل والاختلاف الأهمية النسبية لما يواجهه البلد الواحد من معوقات التنمية الاقتصادية إلى معوقات داخلية وخارجية.

1- **المعوقات الداخلية:** تتمثل هذه المعوقات من الناحية في قصور عوامل إنتاج سواء من الناحية الكمية أو الكيفية أو الاثنين معا مثل هذه المعوقات تسمى المعوقات الاقتصادية كما تتمثل من ناحية أخرى في طبيعة النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة وكذا الإطار الثقافي للمجتمع ومثل هذه المعوقات تسمى إجمالا المعوقات الاجتماعية والثقافية.

2- **المعوقات الإقتصادية:** دون إعطاء أية أولوية لأحد المعوقات على الآخر فإن هذه المعوقات تتمثل فيمايلي:

- **عدم وجود قاعدة وطنية محلية :** فمثلا فيما يتعلق بوجود قاعدة وطنية تعتمد عليها التنمية الاقتصادية بدلا من الاعتماد على الخارج نجد أن كثيرا من البلدان ولظروف مختلفة سياسية اقتصادية واجتماعية ليس بوسعها الاعتماد على نفسها في برنامج التنمية إما لفقرها أو الضغوط الخارجية المتمثلة إما في الاستعمار المباشر أو غير المباشر في استغلال ثرواتها وظروف سكانها وهناك اشكاليات تتعلق بنقص اليد العاملة المؤهلة أو نقص رأس المال أو عدد القدرة على الشروع في برنامج التنمية الاقتصادية لذلك تعتبر القاعدة الوطنية المحلية للتنمية الاقتصادية عائقا من عوائق التنمية خاصة في ظل الظروف الدولية الجديدة والمتمثلة في عولمة الاقتصاد والتنمية .

- **نقص رأس المال :** أما العائق الآخر الذي تعاني منه الكثير من البلدان الطامحة للتنمية الاقتصادية فهو نقص نمو رأس المال وبصفة عامة يمكن القول أن نقص رأس المال تتسبب فيه حلقة فقر للكثير من البلدان ومن ثم فإن الفقر هو سببا ونتيجة لنقص رأس المال في البلدان النامية وعدم كفاية التراكم الرأسمالي المحلي والتي يمكن تفسيرها من خلال حلقتين مفرغتين أحدهما في جانب العرض من رأس المال النقد (الادخار) والأخرى في جانب الطلب على ذات رأس المال

- **ضعف الأسواق المحلية:** تتميز معظم الاقتصاديات النامية يضيف السوق المحلية الذي يعتبر أو يمثل أحد العقبات الأساسية التي تواجه تحقيق عملية التنمية الاقتصادية . [1]

- **ضعف استغلال الموارد الطبيعية:** إن من الصعب الادعاء بأن أي بلد يعاني من نقص مطلق في موارده الطبيعية، حيث أن إمكانية الاستفادة من هذه الموارد تعتمد على المعوقة الفنية وأحوال الطلب.

- **أزمة المديونية الخارجية:** إن الديون والتنمية مجالين مترابطين ارتباطا وثيقا فالمديونية الخارجية تعتبر من القضايا العلاقة في البلدان النامية والتي أخذت نقاشا كبيرا لما صاحبها من نقل للموارد الحقيقية إلى البلدان الدائنة ومشكلة المديونية أثارت العديد من المشاكل الاجتماعية والسياسية في البلدان النامية حيث عرفت تطورات سريعة ومذهلة.

(1) لعنيفي دراجي، **اثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، للفترة (1986-2004)، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،2006-2007،ص70.

3- **المعوقات الخارجية:** تتمثل المعوقات الخارجية للتنمية الاقتصادية في تلك المعوقات التي يفرضها الوضع الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية فتعرقل سبيل الدول النامية في خضم الاستعمار والتبعي الاقتصادية للدول المتقدمة هذه التبعية التي كان لها الأثر الكبير في تخلف الدول النامية .

ويمثل تأثير الاستثمارات الأجنبية أحد المعوقات الخارجية للتنمية الاقتصادية فقد اقتصرت إدارة وتوجيه الاستثمار الأجنبي بالأساس على تعزيز الإنتاج للصادرات للمدى الذي يسمح بالتأثير على باقي الاقتصاد وبمعنى آخر فقد تم توجيه الاستثمار الأجنبي نحو زيادة السلع القابلة للتصدير، ولكن أثر ذلك على الاقتصاد ككل من خلال التأثير على كل من مستوى الانتاجية والأجور ، وعدم رفع مستوى المعيشة وبقاء الأجور منخفضة ، وفوق كل ذلك سحب مبالغ كبيرة من الأموال للخارج بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات على حساب الأرباح ورواتب الإدارة .

المبحث الثاني : عناصر ومؤشرات التنمية الاقتصادية وعوامل نجاحها

المطلب الأول: عناصر التنمية الاقتصادية

ويمكن أن نميز عدة عناصر للتنمية الاقتصادية نذكر منها: [1]

1- خلق الاطار الملائم لعملية التنمية :

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات في تغييرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع ، اما من ناحية المجال السياسي تتطلب التنمية قيام لسلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية.

أما في المجال الاجتماعي والثقافي فتتطلب التنمية الاقتصادية إحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية ، كما تتطلب التنمية الإقتصادية السريعة ونجاحها وجود كفاءات إدارية تنظيمية ملائمة وذلك من أجل رفع معدل الاستثمار.

2- التصنيع :

ينظر إلى التصنيع على أنه منطلق أساسي لعملية التنمية الإقتصادية ومظهر من مظاهر قوة الدولة وعظمتها ، ومجال لزيادة فرص العمل للجميع ووسيلة لاستثمار الموارد الوطنية وأداة لمنع استغلال ثرواتها من قبل الدول الأخرى .

فلا يقف تأثير عملية التصنيع عند هذا الحد ، بل يؤدي إلى توزيع الاقتصاد الوطني في الدولة المتخلفة فقطاع الصناعة يتمتع بآثار جذب قوية يمارسها على أجزاء الاقتصاد الوطني .

لذا نستنتج بأن التصنيع هو الوسيلة الأساسية للقضاء على الاختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات المختلفة .

3- رفع المستوى الاستثماري (التراكم الاستثماري) :

تقتضي التنمية الاقتصادية توفر الموارد العينية اللازمة لها ، وعلى ذلك فهي في حاجة إلى رؤوس أموال لتحصل بها على هذه المواد، فقد بات من الضروري رفع مستوى الاستثمار بالبلدان المتخلفة وخاصة أن مستوى التصنيع منخفض بها، فقد يتطلب هذا الرفع في مستوى الاستثمار الاعتماد على الخارج في الحصول على العدة من آلات وسلع استثمارية لازمة لتحقيق خطة الاستثمار، إذ أن الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكتفي

(1) www.4shared.com 20/03/2011 10:15

لتوفير احتياجات التنمية كما أن ضيق السوق المحلي يجبرنا إلى توسيع حجم السوق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق الاستثمار المطلوب في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي، واللازمة لنجاح عملية التصنيع .

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية الإقتصادية

تطرح فكرة التنمية ذاتها للقياس سواء لصياغة السياسات و الخطط وتحديد الأهداف أو لتقييم النتائج ونظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية، فان المؤشرات بدورها عرفت تطورات هامة على محاور عدة بدءا من مقاييس النمو الاقتصادي الى المؤشرات الاجتماعية، ولكي يسمى متغيرا اقتصادي مؤشر تنمية عليه ان يمثل بعض العوامل التي التي تشكل عملية التنمية او حالتها، ويمكن المؤشر ان يشكل قياسا باعتبار ان الجانب الذي يقيسه هو هدف للتنمية او عنصر من عناصرها.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية الحقيقية

يمكن اعتبار بعض المتغيرات الاقتصادية مؤشرات حقيقية للتنمية الاقتصادية بصفتها عوامل تعكس الجانب الحقيقي للحالة الاقتصادية لاي بلد، ولعل اهم هذه العوامل الناتج الوطني والنمو الاقتصادي والتطور الانتاج الصناعي والفلاحي.

أولا: الناتج الوطني

ان الموارد الاقتصادية لا تصلح كما هي عليه لسد الحاجات واشباع الرغبات، لذلك يجب تحويل هذه الموارد الى منتجات قابلة لسد حاجات واشباع الرغبات، ونشاط المجتمع هذا يطلق عليه الانتاج وحصيلة هذا الانتاج هو الناتج الوطني او الدخل الوطني، ولتحليل الناتج الوطني، تستخدم عادة بعض المفاهيم اهمها: الناتج الداخلي الخام (PIB) واجمالي الناتج الوطني(PNB).

1- **الناتج الداخلي الخام:** يمثل الناتج الداخلي الخام قيمة مجموع السلع والخدمات المنتجة داخل الحدود الوطنية للدولة بصرف النظر عن جنسية المنتج، اي ان الناتج الداخلي الخام هو رقم الاعمال لدولة ما وتجدر الاشارة الى انه عندما يكون الناتج الداخلي الخام في ارتفاع وتزايد من سنة الى اخرى، نكون في هذه الحالة بصدد التحدث عن النمو، حيث ان في اغلب النظريات الاقتصادية هذا النمو الضروري لتنمية وتطور اي دولة اما في حالة انخفاض وتراجع قيمة الناتج الداخلي الخام فان هذا يعني التخلف والتدهور الاقتصادي.

2- **الناتج الوطني الاجمالي:** يعتبر الناتج الوطني الاجمالي المقياس الاكثر استخداما في تحليل الناتج الوطني وهو عبارة عن القيمة النقدية للبضائع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة، ويمكن

النظر الى الناتج الوطني الاجمالي على انه عبارة عن المجموع الكلي للناتج الجاري ويعتبر من غير صالح الاقتصاد الوطني ان يكون الناتج الوطني الاجمالي عاليا جدا او منخفضا جدا، لان ارتفاعه يتسبب في ارتفاع معدلات التضخم، اذ حتى تتمكن المؤسسات الانتاجية من تحقيق اعلى انتاج ممكن يتطلب منها استخدام المزيد من عنصر العمل عن طريق رفع اجور العامل لاغرائهم للعمل لديها، الا ان ارتفاع معدلات الاجور هذه تؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج ومن ثم انعكاساتها على الاسعار التي ترتفع بدورها، وبذلك حجم الانتاج الكبير الى بروز حالة التضخم، كما يعتبر من غير المرغوب فيه الانتاج عند المستويات الدنيا، لان ذلك من شانه ان يؤدي الى رفع معدلات البطالة وانخفاض دخول المستخدمين وما يترتب عليه من انخفاض المستوى المعيشي العام.[1]

ويعتبر الدخل او الناتج الوطني من اهم المؤشرات العامة الدالة على التطور الاقتصادي وعلى نجاح السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة وتتمثل اهمية دراسة الدخل الوطني فيمايلي:

- ❖ تقدير نجاح السياسة الاقتصادية للدولة حيث تتمثل السياسة الاقتصادية للحكومة في القرارات والاجراءات التي تتخذها لتهيئة الجو الملائم للنشاط الانتاجي وتوجيهه توجيها صحيحا.
- ❖ دراسة بعض الظواهر الهاة للبنيان الاقتصادي، فبيانات الناتج الوطني لا تظهر فقط مجموع هذا الناتج خلال السنوات المختلفة وانما تبين ايضا مساهمة كل قطاع في تكوينه.
- ❖ بحث توزيع الدخل بين عوامل الانتاج، اي النصيب الذي يعود لعوامل الانتاج نتيجة مساهمتها في الناتج الوطني والمتمثل في العوائد التي تتلقاها من اجور وفوائد وريوع وارباح.
- ❖ قياس مستوى رفاهية الافراد، وذلك لحساب معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي.

وبذلك يعتبر الدخل الوطني تقديرا تقريبيا جيدا للنشاط الاقتصادي كما يعطي صورة دقيقة الى حد ما حول الاقتصاد الوطني. [2]

(1) ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص 13-17.

(2) عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1991، ص 28-31

ثانيا: معدل النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويوضح هنا المفهوم ان حدوث النمو الاقتصادي يرتبط بثلاث عناصر اساسية تتمثل فيما يلي:

1- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، ويقاس نصيب الفرد من الدخل الوطني كمايلي: الدخل الوطني/عدد السكان، ويتطلب حدوث هذه الزيادة، ان يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني اكبر من معدل الزيادة في السكان اي معدل الزيادة في الدخل/معدل الزيادة في عدد السكان اكبر من الواحد.

2- تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي اي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الافراد على شراء السلع والخدمات المختلفة، ويقاس الدخل الحقيقي كمايلي: الدخل النقدي/المستوى العام للاسعار.

ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادي في دولة ما عن طريق المعادلة الاتية:

معدل النمو الاقتصادي= معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني- معدل الزيادة في المستوى العام للاسعار(التضخم).

3- تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. [1]

ثالثا: تطور الانتاج الصناعي والفلاحي

تعد نسبة مساهمة الانتاج الصناعي في قيمة الناتج الوطني احد معايير قياس التنمية تطرأ لاقتران هذه الاخيرة بالتصنيع خاصة وان البعض من الاقتصاديين قد ربط عملية التنمية الاقتصادية بعملي التصنيع فكلما زاد نصيب الانتاج الصناعي من قيمة الناتج الوطني الاجمالي، كلما كان ذلك مؤشرا جيدا على تقدم وتطور البلد، وفي هذا الاطار هناك نقطتان ذات اهمية كبيرة لبرنامج التنمية هما:

1- زيادة الانتاجية الصناعية تشكل مفتاحا لزيادة متوسط دخل الفرد.

2- توفر الصناعات التحويلية لزيادة كفاءة احلال الواردات وزيادة بقية الصادرات بدلا من تصدير المواد الاولية وحدها.

(1) لعفيفي دراجي، **اثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (1986،2004)**، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2006-2007، ص113.

وتجدر الاشارة الى انه لا يجب اهمال دور الفلاحة والانتاج الفلاحي في عملية التنمية الاقتصادية وهذا راجع الى وجود علاقات وثيقة ومتبادلة بين الصناعة والزراعة فاذا زاد الدخل الزراعي ونما فان الصناعة ستستفيد من اسواق كبيرة وواسعة الاستهلاك انتاجها الذي قد يحقق لها اقتصاديات الحجم في الانتاج والتسويق كذلك الحال يجب ان يزود نمو الدخل بسبب التوسع الصناعي حافزا دائما للانتاج الزراعي والانتاجية من خلال زيادة الطلب على الغذاء.

الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية النقدية

يمكن قياس التنمية الاقتصادية بالنظر الى بعض المتغيرات الاقتصادية التي تخص الجانب النقدي لاقتصاد دولة ما، حيث لان هذه العوامل تبين الوضع النقدي والمالي لهذه الدولة، ومن اهم هذه العوامل معدل التضخم وتطور السوق المالي.

اولا: معدل التضخم

التضخم هو عملية ارتفاع مستمر في المستوى العام للاسعار او التدهور المستمر في القوة الشرائية لوحدة النقود وهو عملية ديناميكية تنشأ اسبابها الاولية او القوة المولدة لهذه الضغوط التضخمية بفعل عوامل نقدية او حقيقية او هيكلية وهناك العديد من الطرق المستعملة لقياس وتقدير معدلات التضخم والتي تعتمد على معيار فائض العرض النقدي وهو عبارة عن الفرق بين التغير في عرض النقود (السيولة) وبين التغلب في الطلب على النقود اي حجم ما يرغب الافراد الاحتفاظ به من دخل حقيقي في شكل نقود وذلك من خلال فترة زمنية معينة فاذا كان: [1]

ΔM : التغير في عرض النقود.

T_i : معدل التضخم.

M/GNP : الطلب على النقود (مقلوب سرعة التداول الداخلية للنقود).

GNP : الناتج الوطني الاجمالي.

Δ GNP : التغير في الناتج الوطني الاجمالي.

فان: $\Delta GNP=M-(M/GNP)\ \Delta\ T_i$

(1) لعفيفي دراجي، **اثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (1986،2004)**، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2006-2007، ص 115.

ثانيا:تطور السوق المالي

لقد اصبحت البورصات في وقتنا الحالي من شروط التقدم، بل تعد اداة هامة من ادواته ووسيلة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية في كافة المجالات، ومن هنا كان الزاما على الدول النامية تكوين اسواق مالية ذات كفاءة عالية، ولقد اصبحت البورصة مقياس للتقدم الحضاري لانه من الصعب ان تنهض الامم وترتقى بدونها[1] ومن ثمة اصبح يعتبر تطور البورصة مؤشر رئيسي ومراة عاكسة للتطور الاقتصادي والمالي في النظام الراسمالي، فهي تساعد في تحديد الاتجاهات العامة في عملية التنبؤ، وتعتبر كذلك المركز الذي يتم فيه تجميع التذبذبات التي تحدث في الكيان الاقتصادي وتسجيلها، فحجم المعاملات يبين اهمية الاموال السائلة المتداولة وكذلك فان الاسعار التي يتم التعامل بها تنبئ عن السعر العام لعائد المبالغ المستثمرة واضافة الى ذلك فان ما يستخلص من جداول الاسعار العامة يعبر عن ارتفاع او هبوط الميل لدى المنتجين نحو الانتاج.[2]

الفرع الثالث: المؤشرات الاجتماعية

يقصد بالمؤشرات الاجتماعية العديدة من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لافراد المجتمع وما يطرا عليها من تغيرات اذ يمكن النظر الى التنمية من منظور التنمية البشرية الذي يعني اساسا توسيع الخيارات الانسانية وتنطوي هذه العملية على تكوين وتعزيز قدرات الانسان من خلال تنمية الموارد البشرية من حيث الصحة والتغذية الجيدة والتعليم بما فيه اكتساب المهارات وترتبط التنمية الانسانية ارتباطا وثيقا بجدية الانسان والصحة والتعليم فقلة المعرفة او جمودها يعني الركود والتضاؤل في فرص التنمية وقد اصبحت فجوة المعرفة وليس فجوة الدخل هي المحور الرئيسي لقرارات الدول في عالمنا المعاصر. [3]

ولعل من اهم المؤشرات الاجتماعية مؤشر الصحة والتغذية ومؤشر التعليم والثقافة وفيمايلي تفصيل ذلك:

اولا: مؤشر الصحة والتغذية

لا شك ان انخفاض مستوى الدخل له اثار مباشرة على صحة الانسان، ولقد قررت منظمة الفاو (FAO) انه يوجد بليون طفل على الاقل في العالم يعانون من مشكلة سوء التغذية معظمهم في الدول النامية ويمثلون ثلثي اطفال العالم، اذ يترتب على سوء التغذية بين الاطفال نتائج خطيرة اهمها وقف النمو والتخلف العقلي،

(1) محسن احمد الخضيري، **كيف تتعلم البورصة في 24 ساعة**، مصر الجديدة، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2001، ص 5.

(2) عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، **اسواق المال (البورصات، مصارف، شركات التامين، شركات الاستثمار)**، الاسكندرية، دار الجامعية الجديدة للنشر، 2003، ص 47.

(3) منير العمش، **" تصحيح مسار التنمية في عالم متغير" مجلة البعث**، ديسمبر، 2003، على الموقع WWW.ALBATH.COM

كذلك فان سوء التغذية يمثل سببا رئيسيا للوفيات بين الاطفال اذ يبلغ معدل الوفيات بين الاطفال في الدول النامية ضعف معدله في الدول المتقدمة، وعلى العموم فان العلاقة بين الدخل المنخفض وسوء التغذية علاقة متبادلة فيعتبر الدخل المنخفض سببا لسوء التغذية ويعتبر سوء التغذية سببا لانخفاض الدخل فاصبحت الدخول المنخفضة لا يمكنهم الحصول على الغذاء الكافي، ومن ناحية اخرى فان سوء التغذية يؤدي الى قلة التركيز والضعف الذهبي.

ثانيا: مؤشر التعليم والثقافة

على الرغم من زيادة الانفاق على التعليم في الدول النامية في الاونة الاخيرة، فمازال متوسط نصيب الفرد من نفقات التعليم يمثل 20/1 في مثيله في الدول المتقدمة كما اظهرت الدراسات الحديثة ان معدل الامية في الدول النامية مازالت مرتفعة.

يؤدي التعليم لزيادة المعرفة والى اكتساب مهارات جديدة وهذه الامور تؤدي الى زيادة الانتاجية من ناحية، والى ترشيد الانفاق من ناحية اخرى بمعنى ان التعليم يؤدي الى زيادة الدخل وزيادة الاستثمار وزيادة الادخار وهكذا، ومن جهة اخرى فان التعليم يغير كثيرا من القيم والامال التي تكون غير ملائمة للعملية التنمية من ذلك احداث تغيرات هيكلية غير الملائمة للبيئة او ادخال انماط استهلاكية تعيق عملية الادخار او استعادة اساليب الانتاج الحديثة والمكثفة لعنصر راس المال وغيرها.[1]

اما فيما يخص الجانب الثقافي فنلاحظ غياب العديد من المظاهر الثقافية في الدول النامية التي حالت دون نموها، ولعل من امثلة ذلك غياب ثقافة الاستثمار في الاسواق المالية في المجتمع الجزائري لاسباب عرفية ودينية مما اعاق عملية التنمية بها واخرها.

الفرع الثالث: عوامل نجاح التنمية الاقتصادية

مما سبق عرفنا بأن التنمية الاقتصادية هي وسيلة للوصول إلى أهداف محددة ومعلومة نحددها في أربع نقاط هي :

- تغطية جميع المرافق الإقتصادية التي تحتاجها الأمة .
- تحقيق الحياة الكريمة لكل انسان في المجتمع.

(1) محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)**، الناشر قسم الاقتصاد جامعة الاسكندرية، مصر، 2002، ص51.

- بناء قوة الأمة الإقتصادية ، بحيث تكون قادرة على الصمود في وجه التحديات الخارجية.
- تأمين فرص العمل لكل القادرين عليه .

حتى يمكن للدولة المختلفة الوصول بعملية التنمية للأهداف المسطرة لها وجب عليها اختيار استراتيجية سليمة لتلك التنمية، ويقصد باستراتيجية التنمية ذلك الأسلوب الذي تنتجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية والانتقال بالمجتمع من حال الركود الاجتماعي إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي، وهذا الأسلوب يختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية وكذا الدور الذي تقوم به الدولة في تسيير مجرى النشاط الاقتصادي والأهداف المرجوة من عملية التنمية .

أولا: عامل النمو غير المتوازن للتنمية

هذا العامل يعتمد على توجيه الاستثمارات نحو عدد محدد من القطاعات الاقتصادية أن الصناعات التي تتميز بالأهمية التنموية تمنح هذه القطاعات المحددة تفوق استثماري وبعد ذلك يتم التحول نحو تطوير القطاعات والصناعات الأخرى ، وتتحقق هذه المراحل المتعاقة نتيجة لحدوث وفرات خارجية تولدت عن الاستثمارات السابقة في القطاعات السائدة .

ففي هذا الصدد فإن نظرية النمو غير المتوازن تفرق بين نوعين من آثار الدفع مثل :

- صناعات ذات الدفع للخلف: صناعة الحديد والصلب حيث تتطلب صناعة استخراج الخام وصناعة الفحم.
- صناعة ذات الدفع للأمام: صناعة البترول تؤدي إلى صناعة التكرير وكذلك صناعة البيتروكيمياويات.

ثانيا: عامل النمو المتوازن للتنمية:

إن تطبيق أسلوب النمو المتوازن للتنمية والمبني على أساس الدفعة القوية يرتكز على رفع معدلات النمو إلى أولى ، في جبهة تحريضية من قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك لكسر دائرة التخلف الاقتصادي حيث تؤسس الدفعة القوية بصفة عامة على أمرين:

- يتمثل الأمر الأول في ضرورة أن يكون الطلب على العديد من المنتجات كبيرا لدرجة يمكن معها تحقيق أدنى تكاليف ممكنة للإنتاج، وذلك لجني وفرات كبيرة الحجم في العديد من المجالات الإنتاجية .

– الأمر الثاني يتمثل في أنه لرفع الطلب على أية سلعة بعينها من الضروري أن ترفع مستويات الدخول بمعدل كبير في ربوع الاقتصاد الوطني كله ، ويمكن تحقيق ذلك في ظل برنامج شامل ضخم للاستثمار فقط.

ثالثا: عامل النمو المخطط

يعتمد هذا العامل على المخطط الاقتصادي الشامل للنشاط الاقتصادي والملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وقيام الدولة بتوفير وتوجيه الاستثمارات، ويعرف التخطيط أنه مجموعة من التنظيمات والترتيبات المحددة اتفق عليها من أجل الوصول إلى أهداف معينة ومحددة .

كما يعرف التخطيط أيضا أنه التوجيه الواعي أو الاستخدام الواعي لموارد المجتمع لتحقيق الأهداف الاجتماعية ، والمقصود بالتوجيه الواعي هنا التوجيه الإداري المصحوب بالمعرفة المسبقة لتواصل هذا التوجيه.

وفقد يكون عامل النمو المخطط في صورة نمو متوازن أو نمو غير متوازن كما تتسم هذه الاستراتيجيات بالمميزات التالية:

- الوفاء لاحتياجات الشعب الأساسية وخاصة للطبقات المنتجة منها.
- قيامه على أساس الاستثمار الأمثل للموارد .
- إعلان المجتمع على إرادته في التخطيط .
- استخدام التكنولوجيا الملائمة.

من بين النماذج التنموية الناجحة في البلدان المختلفة الناجحة (النموذج التنموي الياباني) وهذا النموذج انتهجته اليابان بعد الحرب العالمية الثانية وحققت ربحا كبيرا في قدمها وتطورها السريع وبقضائها على التخلف الذي عانت منه ، وأصبحت في السنوات الأخيرة قطبا الاقتصاد العالمي يستدل به وأصبحت عملية " الين " عملة صعبة في منافسة الدولار الأمريكي واليورو حيث يعد النموذج الياباني نموذج رأسمالي بطريقة جديدة، وذلك يتميز قطاع الدولة الرائد في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب القطاع الخاص.

فقطاع الدولة يدخل في المجالات الاقتصادية التي يتعذر على القطاع الخاص الدخول فيه إما لضخامة رؤوس الأموال المردودية والربح فيها ، وعنه نجاح تلك المشاريع تباع للخواص ، وقطاع الدولة له الحق في الامتلاك والسيطرة بصورة كاملة على قطاع البنوك بهدف ضمان استمرار تمويل المشاريع الخاصة، وكذلك بعض القطاعات ومجالات الهياكل الاقتصادية الأساسية ذات الطابع الخدماتي. [1]

(1) دخيل، 2009، ص 352.

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية وأهم استراتيجياتها

عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى جانب أمور أخرى ، وهذا يعتمد على الأمور الأخرى من أهمها زيادة الإستثمارات ، وهنا يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الاستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية التي تساعد على تطوير الاقتصاد وتحقيق الأهداف المطلوبة. وأهم الاستراتيجيات المتبعة في التنمية الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: التركيز على تكوين رأس المال المادي

عندما بدأ الإهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية التي تستهدف الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج القومي تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القدية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل نمو الناتج القومي ، أي أن المتغير الاستراتيجي المهين في تحقيق هدف التنمية يتمثل في الانفاق الاستثماري الضخم وأن البلاد النامية إذا نجحت في توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمارها في بناء طاقات انتاجية صناعية سوف تكسر حواجز التخلف وتنطلق في التقدم الاقتصادي وذلك أسواق لمفعلته الدول الصناعية المتقدمة والتي كانت يوما دولا زراعية ، أي على الدول النامية أن تستفيد من التجربة التاريخية التي مرت الدول الصناعية في مسير في طريق النمو الاقتصادي .

وأصبحت المشكلة في كيفية توفير ذلك القدر الهائل من الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار الضخمة، ولم يكم هذا الاعتقاد ينفي وجود عوامل أخرى تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية بل كان الرأي منعقدا من جانب علماء الاقتصاد المهتمين بقضايا التنمية ، بأن التراكم الرأسمالي هو بالتنمية الاقتصادية ويوضح الأستاذ " **روستو** " في نظريته مراحل النمو الاقتصادي، وهي:

(مرحلة المتع التقليدي، مرحلة التهيؤل لانطلاق، مرحلة الانطلاق ومرحلة النضج، مرحلة الاستهلاك الوفير). [1]

أن التنمية الاقتصادية يتوقف نجاحها على تحقيق زيادة "A.LOUIS" وقد أكد الأستاذ " آرثر لويس " كبيرة في التراكم الرأسمالي ، بما في ذلك المعرفة والكفاءات وكان يجادل بثقة أن الإقتصاد المتخلف الذي يزيد سكانه سنويا بمعدل 2% كي يحقق ارتفاعا في معدل نصيب الفرد قدره 2% يجب أن يرفع بالطبع نمو دخله

(1) محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**، قسم الاقتصاد كلية التجارة، الاسكندرية، 2000، ص 105-106.

القومي بمعدل 4% ولكي يحقق هذا الهدف عليه أن يدخر ويستثمر ربع دخله القومي سنويا ، ورأيه أنما ينقص البلاد المتخلفة ليس وسائل توفير هذه الموارد الضخمة ولكن التصميم والادارة.

الفرع الثاني: مبدأ الدفعة القوية [1]

يعارض العديد من الاقتصاديين على أساس أن التنمية الاقتصادية هي في حد ذات السلسلة من الدفعات المتقطعة، ويوصي هؤلاء الاقتصاديين بضرورة القيام بدفعة قوية أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي للمجتمع المتخلف بأن لا ينخفض الاستثمار القومي عن حد معين وإلا لا ينجح التنمية فيكسر الحواجز وعوامل المقامة الداخلية للتقدم في اقتصاد البلد المتخلف، وأن التنمية بدفعات صغيرة لا تكتفي للتغلب على عوامل التخلف الذاتي يتحصل تطبيق مبدأ الدفعة القوية في إغراق حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ورسائل نقل وقوى محركة لتدريب القوى العاملة، وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها والتي سوف تخلق وفرات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات انتاجية بتكلفة منخفضة ، كما أن الاستفادة من تكامل دالة الادخار القومي فيظل تنفيذ برنامج استثماري ضخم الذي قد يثير مشكلة تمويل حادة في المراحل الأولى للتنمية، ولكن هنا كتجادل بأن دفع عجلة التنمية بقوة على أساس تكامل دالتي الطلب والعرض ستحقق نمو الدخل القومي بمعدلات مرتفعة يرتفع معه المعدل الحدي للإدخار وبالتالي يتزايد اعتماد البلد النامي على موارده الذاتية في تمويل عمليات التنمية، والاقتصادي " روزنشتي نرودان " الذي قدم فكرة الدفعة القوية وتبرير ضروري وتحليل فعاليتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث قدم فكرته بصدد اهتمامه بوضع خطة لتصنيع شرق وجنوب أوروبا قبل بداية الحرب العالمية الثانية بحيث ينطلق من فرض أساسي أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد المتخلفة والممكن والفعال لاستيعاب فائض القوة العاملة المتعطلة جزئيا وكليا يفي قطاعها الزراعي، وعلى أن تبدأ عملية التصنيع التي يتطلبها تطبيق مبدأ الدفعة القوية، فالسوق المحلية الضيقة في البلاد المتخلفة لا تحفز المستثمر الخاص على القيام بإنشاء مشروعات صناعية تستخدم أساليب تكنولوجية حديثة ذات طاقة انتاجية كبيرة .

الفرع الثالث: إستراتيجية النمو المتوازن و غير المتوازن[2]

(1) المرجع السابق، ص 116.

(2) رمزي علي ابراهيم سلامة، **اقتصاديات التنمية**، مركز دالتا للطباعة، الاردن، 1998، ص 109.

أولا: إستراتيجية النمو المتوازن

صاغ الأستاذ " نير كسه " جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها " روزنتي فرودان " في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية استراتيجية النمو المتوازن ، حيث يركز " نير كسه " على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدا على أن كسر هذه الحلقة المفرغ لا يتحقق إلا بتوسع حجم السوق والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينهما التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدرا التوازن بين القطاع الصناعي، ولم يقصد بالنمو المتوازن من صناعات سلع الاستهلاك أن تنمو هذه الصناعات بمعدل واحد بل من المؤكد أن تنوب معدلات مختلفة تتحدد بمرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المنتجة، وهذه الإستراتيجية تستهدف التركيز على انتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى، وينطوي تحت مفهوم التوازن، التوفيق بين الزراعة والصناعة في خطط التنمية فلا..... أحداهما على حساب الأخرى كما يرتبط أسلوب النمو المتوازن بمجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا وليس الصناعات الإنتاجية، وأهم الانتقادات الموجهة إلى هذه الإستراتيجية ما يلي:

1- تفترض هذه النظرية ضمنيا أن الاقتصادي بدأ من الصناعة وتمت توقع فشل الصناعة الوحيدة والواقع أن أي اقتصاد متخلف قد يحتوي على العديد من الاستثمارات القائمة وليس من المستبعد أن تتكامل أي صناعة جديدة مع ما سبقها من الاستثمارات في مجال الصناعة ، كما أن انشاء مجموعة صناعات جديدة ليس من الضروري أن يخلق وضعا متوازنا .

2- هذه الاستراتيجية تفترض مرونة عرض عوامل الانتاج وذلك على الأغلب النسبة لكل الصناعة جديدة يراد انشاؤها ، وكأنما تعالج مشاكل الركود والجمود والفقر بحلول خيالية تبعد كثيرا عن الواقع ويرى البعض أن الموارد المطلوبة لتنفيذ سياسة النمو المتوازن ضخمة جدا بحيث أن البلد التي تتمكن من تجهيز هذه الموارد لا يمكن في الواقع أن تعتبر متخلفة .

3- إن قيام التنمية على أساس الاستثمار على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية قد لا يؤدي إلى الوصول بالمشروعات إلى الحجم الأمثل من حيث الكفاءة الانتاجية .

4- إن مسألة اتساع السوق الداخلي لسلع الاستهلاك لا يجب أن يكون هو المعيار الوحيد لتوزيع الموارد الاستثمارية بين الصناعات السلع الاستهلاكية والانتاجية ، فمقتضيات النمو الاقتصادي على المدى الطويل تطلب النظر العديد من الاعتبارات الأخرى بخلاف اعتبارات السوق.

ثانيا: استراتيجية النمو غير المتوازن

يقصد بأسلوب النمو غير المتوازن اختيار بعض الصناعات أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تتميز عن غيرها بقدر ما على حث الاستثمار في الصناعات والقطاعات الجديدة لتوجيه الدفعة القوية إليها، فتقود هذه الأنشطة عملية النمو الاقتصادي القومي بأكمله أي إحداث اختلال مقصود في توازن الاقتصاد القومي وفقا لإستراتيجية معلومة وهادفة، فالدولة الفقيرة لا تمتلك من الموارد لدى القدر الضئيل، كما تفتقر على القدرة على تنظيم وتوجيه الاستثمارات على أساس فكرة النمو المتوازن ومن ثم فإن إستراتيجية النمو غير المتوازن تعتبر أكثر ملائمة لواقع البلاد المتخلفة وظروفها الاقتصادية والاقتصادي "هير شمان" صاحب الدعوة إلى فكرة النمو غير المتوازن حيث يركز على موضوع تقرير أولويات الاستثمار والمعيار هو قدرة النشاط المنتقي على جذب أو الاستثمار في الحالات الأخرى التي تتعامل معه ويتناول هذا الموضوع من ناحيتين :

الأولى: المفاضلة بين التنمية عن طريق إحداث فائض متعمد أو عجز متعمد في خدمات رأس المال الاجتماعي بالمقارنة بالطلب على هذه الخدمات من جانب الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة أما لقيام التنمية على أساس عجز في خدمات رأس المال الاجتماعي سوف يسفر عن ضغط اجتماعي شديد على السلطات الرسمية لزيادة المقدرة الإنتاجية رأس المال الاجتماعي لتسيير مهمة أصحاب المشروعات ولدفع عجلة النمو الاقتصادي بأقل قدر من العراقيل وسوف ينتج عن ذلك ضرورة التوسع في خدمات رأس المال الاجتماعي ويجمع الاقتصاد القومي مع الوقت بين نوعي الاستثمار المتكاملان.

الثانيـة: المفاضلة بين الاستثمار في مشروعات الإنتاج المباشر على أساس ما يتميز به كل مشروع من مقدرة على حق الاستثمار من غيره من الأنشطة المكملة له ، ويعتبر أن أفضل المشروعات هي تلك التي تعتبر أكثر من غيرها فعالية فيخلق اختلالات التوازن داخل الاقتصاد.

خلاصة الفصل

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يمثل أهم دوافع الدول النامية لفتح أبوابها أمام الاستثمار الاجنبي المباشر، وقد حصلت عدة تحولات في هذه الدول: العولمة، وتزداد الاتجاه نحو الخوصصة وتحويل مديونيتها الخارجية إلى استثمارات أجنبية مباشرة، والسعي إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة..الخ، كل هذه التحولات جعلت الاستثمار الاجنبي المباشر يحتل مكانة هامة في اقتصادياتها والذي كان له دور ايجابي على زيادة فرص العمل والتقليل من البطالة وتدريب العمال، وتحسين ميزان المدفوعات ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة وتوطينها في الدول النامية وهذا ما أكدته التجارب الناجحة في هذا المجال .

وبالرغم من الفوائد الكبيرة التي تجنيها الدول النامية من الاستثمار الاجنبي المباشر إلا انه يجب أن تأخذ بعين الاعتبار وبشيء من الحذر الآثار السلبية المحتملة وأهمها زيادة معدلات التضخم وتحويل الأرباح، زيادة الاستهلاك، انتشار التلوث البيئي،...الخ.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر

في الجزائر

المبحث الاول: الاطار العام للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الاول: المناخ الاستثماري في الجزائر

1- المناخ الجغرافي والطبيعي:

تتميز الجزائر باتساع الرقعة الجغرافية المقدرة مساحتها ب 2.381.741 كم^2، وهي بذلك تمثل 60.8% بالنسبة للمغرب العربي، و 16.9% بالنسبة للوطن العربي اذ تعتبر بحكم انتمائها اليه قطبا هاما ومحطة جيواستراتجية مهمة من محطات البحر المتوسط، كما ترتب في المرتبة الحادية عشر عالميا والثانية في افريقيا بعد السودان اي بنسبة 8%، كما تعتبر بوابة افريقيا الشمالية بحيث ستمكن دول الساحل الافريقي بعد انجاز طريق الوحدة الافريقية من الوصول الى موانئ البحر المتوسط ومنه الى بقية موانئ العالم.

تمتد سواحلها البحرية على 1200 كم وتقسم الجزائر الى ثلاث مناطق جبلية التل، الهضاب العليا الصحراء التي تقدر ب 2.000.000 كم وتتميز الجزائر بتنوع الاقاليم المناخية من صحراوي وقاري ومناخ البحر المتوسط.

ان هذا التنوع الجغرافي والمناخي وكذا شساعة المساحة الجغرافية تعتبر ميزة تجعل الجزائر مكانا خصبا لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

1-1- الثروات الزراعية والغابية: تغطي الغابات 4 ملايين هكتار منها 700000 هكتار ذات تشجير حديث أنجز في إطار عمليات التشجير التي قامت بها البلاد منذ الاستقلال، بالاضافة الى مشروع السد الأخضر الذي يبلغ طوله 1500 كم وعرضه 20 كم، اما الغابات الطبيعية فهي متواجدة بصفة رئيسية في الشمال وتغطي 650000 هكتار منها 60% من الصنوبر.[1]

أما مساحة الأراضي الزراعية فقدرت سنة 1998 بحوالي 8215730 هكتار اي بنسبة 3.4 من مجموع المساحة الكلية للبلاد.

تتواجد بالجزائر الأراضي الزراعية بشكل رئيسي في المنطقة الشمالية والداخلية، فالمنطقة الشمالية تزرع فيها الخضر والفواكه، أما المنطقة الداخلية فهي موجهة بشكل كبير لزراعة الحبوب وتعمل الجزائر على كسب

(1) احمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991، ص09.

الأراضي الزراعية الجديدة في الجنوب وهذا عن طريق تقديم الإمكانيات والمساعدات التي جسدت ما يسمى بصندوق الجنوب [1].

1-2- الموارد المائية: تقدر الموارد المائية في الجزائر نحو 20 مليار متر مكعب، 13 مليار متر حجم الموارد المائية السطحية بالشمال و 7 مليار متر مكعب تمثل الموارد المائية الجوفية (2مليار متر مكعب بالشمال و 5 مليار متر مكعب في الجنوب).

1-3- **الموارد الطاقوية:** يعتبر الغاز والنفط العمود الفقري للاقتصاد الجزائري حيث تمثل مداخله 60% من الموازنة و 30%من الناتج المحلي و 95%من الصادرات وتحتل الجزائر المرتبة الخامسة عالميا من احتياطي الغاز الطبيعي والثانية عالميا في تصديره [2].

1-4- **الموارد المعدنية:** تمتلك الحديد الخام، الزنك، الرصاص، الفوسفات، النحاس، الزئبق الملح، الرخام (13 نوعا) والأحجار الكريمة.

1-5- الطاقة:

* **الطاقة الكهربائية:** تنتج المصادر الحرارية 90% من الطاقة الكهربائية، وتنتج السدود 10% الباقية وتمثل نسبة الشمال 84%من مجموع الطاقة الكهربائية و 16% في الجنوب.

* **الطاقة النووية:** تمتلك الجزائر مفاعلين نوويين الأول في درارية والثاني في عين وسارة ولا تستغل الا للبحث العلمي.

* **الموارد المتجددة:** تدل الأبحاث والدراسات العلمية إن الطاقة المتجددة مثل الكتلة الحيوية الطاقة الشمسية، الطاقة المائية، وطاقة الرياح ستشكل في المستقبل رصيد طاقوي لايستهان به.

1-6- الثروات السياحية: تمتلك الجزائر ثورات سياحية، وتراث تاريخي وحضاري راسخ منذ القدم يمتد من غوفي وتيمقاد وجميلة إلى تيبازة وشرشال فإلى تلمسان والطاسيلي مرورا بأدرار وغرداية وتيميمون ...الخ.

إذن فالجزائر بأسرها كنز متعدد الأنواع معظمها خاما مما يجعلها قطبا ممتازا لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

---

(1) بن عيشي بشير، **مصادر الموارد المائية وتخصيصها في الجزائر**.
le 10/05/2017http://www.almyah.com/myah/modules.php?name=new&file=article&sid=198

(2) بدون مؤلف، **الاقتصاد الجزائري** http :www.10 congres-caci.org.dz/ defant1htm le10/05/2017

2- المناخ الاقتصادي:

عرف المناخ الاقتصادي في الجزائر تحسنا كبيرا في السنوات الأخيرة، وهذا بفضل الاصلاحات التي قامت بها خاصة سياسة الانعاش الاقتصادي، وكل هذا دعمته أسعار النفط وفيما يلي عرض لأهم سمات المناخ الاقتصادي في الجزائر للفترة الأخيرة.

2-1- حجم السوق: تعتبر الجزائر سوق ضخمة بالنسبة للشركات الاجنبية التي تهدف الى تغطية السوق المحلي حيث تتميز ديموغرافيا الجزائر بفتوتها كسائر البلدان النامية، وقد عرف النمو الديموغرافي تراجعا بطيئا في السنوات الاخيرة ، اذ وصلت نسبة النمو سنة 2005 الى 1.63% بعد ان كانت من اعلى النسب في العالم ب 3.4% ليصل عدد السكان سنة 2006 الى 33.2 مليون نسبة بعد ان كان 32.5 مليون نسمة سنة 2005.[1]

ان كبر حجم السوق الجزائرية جعل الاستهلاك كبيرا جدا للموارد المصنعة والتجهيزات، بالاضافة ذلك فان قرب السوق الجزائرية من السوق الاوربي جعلها تمتلك فائدة (ميزة) تنافسية تتمثل في نفقات البضائع والخدمات الضرورية للانتاج.

2-2- البنية الاساسية:

* **شبكة الطرقات:** تعتبر شبكة الطرقات من المؤشرات المهمة جدا، وفي الجزائر الطرقات السريعة جد ضعيفة ببعض المئات من الكيلومترات فقط، بينما بلغت شبكة الطرقات المعبدة مستوى جد مرتفع، فيما يخص النقل الجوي فيوجد 35 مطارا منها 13 مطارا ترقى للمقاييس الدولية، اما شبكة النقل الجوي الداخلية فهي جد متطورة، وتحتوي الجزائر على 40 ميناء منها 11 ميناء للصيد، التجارة والمحروقات، وميناءين مخصصين للمحروقات، اما السكك الحديدية فيبلغ طولها 4200 كلم، علما بان جزء ضئيل جدا منها مزود بالكهرباء، ويوجد هناك مشروع قيد التنفيد وهو الطريق السريع الرابط شرق البلاد بغربها [2].

* **بنية الاتصالات:** بلغ الهاتف الثابت 202 مليون خط منها 30% لحساب الادارات التجارة، المصالح والمؤسسات اما فيما يخص الهاتف المحمول فقد تطور سريعا مع مشاركة 4 متعاملين واكثر من 13.7 مليون مشترك لعام 2005.

(1) www.ons.dz le11/05/2017

(2) مقالة الجزائر، مؤشرات اقتصادية واجتماعية le11/05/2017.www.Bebeldjazair.com

* **خدمات الكهرباء والغاز:** اصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل 96% وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بلدان منطقة التعاون والتنمية الاوروبية، وهذا بفضل انتاج يتجاوز 7000 ميجاوات اما الغاز الطبيعي فيستفيد 1.7 مليون منزل من التمويل المباشر بهذا الغاز.[1]

اما عن الربط الكهربائي بين الجزائر وبلدان شمال القارة هناك رابطين الجزائر وتونس ويتكون من 4 خطوط تسمح بتبادل الكهرباء يصل 300 م. وهناك ربط كهربائي بين المغرب والجزائر واسبانيا عبر خط كابل بحري بجهد 400 ك.ف والذي يعبر مضيق جبل طارق [2].

اما عن استفادة الشركات الاجنبية من خدمات البنية الاساسية فان الجزائر تخفض اسعار الماء والكهرباء والمنتجات البترولية للشركات المستقرة في الجزائر، وهذا السعر منخفض جدا اذا قارناه بما قد تدفعه الشركات في بلد اخر من بلدان البحر المتوسط.[3]

2-3- القطاع البنكي[4]: بلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية نهاية 2005، 24 بنكا ومؤسسة مالية مقراتها بالجزائر العاصمة وكانت تتوزع كمايلي:

* 6 بنوك عمومية بما فيها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.
* تعاضديه تامينية واحدة معتمدة للعمليات المصرفية.
* 12 بنكا خاصا بما فيها واحد براس مال مختلط عمومي وخاص.
* مؤسستان ماليتان منها واحد عمومية.
* مؤسستا قرض ايجاري.
* بنك للتنمية هو قيد اعادة الهيكلة.

وللاشارة فان البنوك الخاصة قد صفيت سنة 2006 نتيجة الفضائح التي هزت القطاع البنكي الجزائري.

ان اهم ما ميز النظام البنكي الجزائري هو دخول نظام الدفع الاجمالي حيز التنفيذ في 15 ماي 2005 ويقوم هذا النظام بمعالجة الصكوك عن طريق نظام التعويض عن بعد (اتي سي- التعويض عن بعد ما بين

(1) **معطيات اقتصادية واجتماعية** http://www.elmouradia .dz /algerie/econeemie /algeriea htm.le11/05/2017

(2) التقرير الاستراتيجي الافريقي (2001-2002)، اصدار مركز البحوث الافريقية، جامعة القاهرة، مصر، 2002، ص566.

(3) عبد اللطيف بن اشنهو، **الجزائر اليوم بلد ناجح**، دار الفا للنشر، الجزائر، 2004، ص101.

(4) عبد الوهاب بو كروح، **مؤشرات اقتصادية مشجعة...عن الجزائر** http://www.bawahab2505maktooblog.com/?past=5006 le11/05/2017

البنوك)، ويتكفل بانظمة الدفع الاولى (التحويل، الاقتطاع والعمليات النقدية)، تسوية الصفقات المالية جميعها بين البنوك في اجل اقصاه (3 ايام)، يسمح هذا النظام بوضع شبكات الية للمبادلات ما بين البنوك وتندرج هذه الخطوط في اصلاح شامل للقطاع البنكي الذي يخص البنوك وشركات التامين واسواق المال.

2-4- مؤشرات الاقتصاد الكلي: عرفت سنة 2006 افاقا اقتصادية بفضل المستوى الجيد لاسعار النفط المسجلة للعام الخامس على التوالي، وخلقت هذه الوضعية مناخا قويا غير مسبوق لتعزيز التوازنات الاقتصادية الكلية وحسن اداء المؤشرات الرئيسية الاقتصادية الكلية، المالية والنقدية في البلاد وفيمايلي بعض هذه المؤشرات:

* **الناتج الداخلي الخام:** بلغ الناتج الداخلي الخام في سنة 2006 حوالي 124.1 مليار دولار بنسبة نمو 4.9% وهذا ما انعكس على زيادة الناتج الداخلي الخام للفرد ب 3698.5 دولار [1].

* **التضخم:** استطاعت الجزائر التحكم في التضخم في السنوات الاخيرة، الا انه عرف ارتفاعا طفيفا ما بين 2005 و2006، حيث ارتفع من 1.6% سنة 2005 الى 2.5% سنة 2006.[2]

* **احتياطي الصرف:** ارتفع خلال الخمس سنوات الاخيرة الماضية حيث ارتفع من 56 دولار سنة 2005 الى 76 مليار دولار نهاية سنة 2006 جراء ارتفاع اسعار المحروقات مقابل 4.4 مليار دولار سنة 1999. [3]

* **المديونية الخارجية:** انخفاض المديونية الخارجية نهاية 2006 الى ما يعادل 4.7 مليار دولار بفضل التسديد المسبق للديون الخارجية المعاد جدولتها بمبلغ 7.9 مليار دولار، وذلك بالاتفاق مع نادي باريس في 11 ماي 2006 على الدفع المسبق [4]، وللاشارة فقد قدرت الديون الخارجية للجزائر سنة 1996 ب 33.2 مليار دولار.

* **الميزان التجاري:** سجل فائض بلغ 31.82 مليار دولار سنة 2006 مقارنة ب 16 مليار دولار سنة 2005 [5] وبلغت الصادرات حوالي 52.82 مليار دولار مرتفعة ب 14.83% عن سنة 2005 وصادرات

(1) www. Algérie indicateur. Dz le11/05/2017
(2) www. Algérie indicateur. Dz ,المرجع نفسه
(3) فضيلة مختاري، **الجزائر تخسر سنويا ما بين 500 و 800 مليون دولار سبب تقلبات سعر الصرف**، جريدة الشروق اليومي، العدد 2067، 2007/08/09، ص06.
(4) http://www.bwahaab2505.maktooblog.com le11/05/2017
(5) مقالة الجزائر، معلومات عن الجزائر www.majLislouma.dz le 11/05/2017

المحروقات تمثل 98.97% من القيمة الاجمالية، بينما بلغت الواردات 21.5 مليار دولار سنة 2006 مرتفعة ب 3.18% عن سنة 2005 [1].

* **الخوصصة:** ان مجموع المؤسسات والاصول المتنازل عنها من شهر جوان 2003 الى نهاية 2005 هو: [2]

- ❖ 238 منها 124 لمتعاملين خواص وطبيعيين.
- ❖ 81 لمجموعات من الاجراء و 31 لشركات اجانب.
- ❖ المؤسسات المتعلقة بعمليات الخوصصة: فان السعر الاجمالي لعمليات التنازل قدر بـ 63.4 مليار دج.
- ❖ مجموع مناصب الشغل التي ابقي عليها هو: 19000 منصب.

ومما عزز جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر هو طرح 1200 مؤسسة لاستثمار القطاع الخاص ضمن برنامج الخوصصة الذي تطرحه الحكومة[3].

3- الاطار المؤسساتي:

يخضع ملف الاستثمار الاجنبي المباشر لنفس الاجراءات الخاصة بالاستثمار المحلي في الجزائر فقد حددت تعليمة 21 اوت 2001، الهيئات المكلفة بالاشراف على الاستثمار في الجزائر وفق الترتيب التالي:

3-1- **المجلس الوطني للاستثمار (CNI):** هو عبارة عن تنظيم يشمل ممثلين عن ثماني وزارات برئاسة رئيس الحكومة[4]، تتمثل مهامه فيمايلي[5]:

* يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار واولوياتها.
* يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات.
* يفصل في الاتفاقيات التالية[6]:

---

(1) www. Libyaforum.org le11/05/2017

(2) قلش عبد القادر، **اثر الشراكة الاورو متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري** www.ulum.1/b150 le11/05/2017

(3) http: // www bebeldjazair.com le11/05/2017.

(4) الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وهيكلة المجلس الوطني للاستثمار، المادة (04).

(5) الامر رقم 01-03 المرجع السابق، المادة 12.

(6) الامر رقم 01-03 المرجع السابق، المادة 12.

- ❖ الاتفاق مع الوكالة لحساب الدولة والمستثمر.
- ❖ الاتفاقية المبرمة بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار.
- ❖ الاتفاق على منح المزايا ونوعها حسب طبيعة كل استثمار.

* يقترح على الحكومة القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ودعم الاستثمار وتشجيعه.

* يشجع على استحداث مؤسسات وادوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرهما.

3-2- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI):

حسب الامر رقم 01-03 الموافق ل 20 اوت 2001 المعدل والمتمم بالامر رقم 06-08 الموافق ل 15 جويلية 2006 تعد الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع اداري في خدمة المستثمرين المحليين والاجانب، تاسست هذه الوكالة لتخلف وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار (APSI)، تمارس مهامها تحت وصاية المجلس الوطني للاستثمار توظف 150 اطارا يشرفون على تسيير ملفات الاستثمار في 48 ولاية بمعدل ثلاث اطارات لكل ولاية، وهي تتولى المهام التالية[1]:

- ✓ ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- ✓ اعلام ومساعدة المستثمرين في اطار انجاز مشاريعهم.
- ✓ تسهيل استفتاء إجراءات التأسيس عند إنشاء المؤسسات وانجاز المشاريع.
- ✓ منح المزايا الخاصة بالاستثمار.
- ✓ تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- ✓ تسيير الحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار.

4- المناخ السياسي والامني:

مرت الجزائر بفترات عصيبة على الساحة السياسية والامنية، كان من اهم مظاهرها عدم الاستقرار السياسي والأمني، وهذا سبب الخلافات والصراعات على السلطة خصوصا مع بداية التسعينيات، فادى إلى نقص التمويل الخارجي ونوفر المستثمرين الاجانب من الاستثمار في الجزائر رغم الامتيازات والتسهيلات والتحفيزات التي قدمتها الى المستثمرين المحليين والاجانب على السواء، ومما زاد الطين بله هو الاعلام الغربي الذي كان ولا يزال يعطي نظرة امنية سيئة للعالم على الوضع في الجزائر[2].

(1) www. andi .dz le11/05/2017.

(2) يحياوي سمير، المرجع السابق، ص159.

بدا الاستقرار يعود للجزائر سنة 1998 خاصة مع مصادقة الشعب الجزائري على قانون الوئام المدني عام 1999، كما يدل على ذلك الامن المسترجع في المدن وفي معظم الارياف، ولقد دفعت الجزائر خلال السنوات الاخيرة في مكافحتها للارهاب ثمنا من اجل السلام والامن، ليس على مستوى منطقة البحر المتوسط فحسب، بل على مستوى العالم ايضا[1].

كان للنجاح النسبي لقانون الوئام المدني، وإعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثانية تحت شعار المصالحة الوطنية الشاملة، دورا كبيرا في تحسن المناخ الاستثماري السياسي والامني في الجزائر، ويظهر هذا من خلال تزايد حركة الاستثمار الاجنبي المباشر في السنوات الاخيرة، وخصوصا بعد الشروع في عمليات الخوصصة الكاملة للاقتصاد ماعدا قطاع المحروقات.

ومن خلال ما تقدم ذكره حول اهم مميزات مناخ الاستثمار في الجزائر نستنتج انه قد اصبح ايجابي الى حد بعيد وذلك لما اصبح يتوفر عليه من شروط محسنة لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر، وقد برز ذلك بشكل واضح خاصة في برنامج الحكومة الذي عرض على البرلمان، او من خلال الامر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض او بالاستناد الى بيان الحكومة عن السياسة العامة، كما اكد تقرير المرصد الاورومتوسطي حول مشاريع الاستثمار المنجزة في الجزائر خلال سنة 2004، بانه لا مجال للشك بان الجزائر بدات بالفعل تجتاز مرحلة التخوف و الترقب من قبل الاستثمار الاجنبي[2].

المطلب الثاني:الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

ان المتتبع لسياسة الجزائر في معالجة الاستثمار الاجنبي وكيفية التعامل معه في اطاره القانوني منذ الاستقلال الى حد الان سوف يقف على ثلاث مراحل اساسية، حيث تنفرد كل مرحلة عن الاخرى بتغيرات سياسية واقتصادية تعطي طابعا خاصا في كيفية التعامل معه، وبما ان الفترة المخصصة لدراستنا هي (2005-2015)، فانا سنقوم بعرض موجز لاهم القوانين التي سبقت هذه الفترة ثم نقوم بعرض اهم ما جاء من تعديلات على القوانين التي سبقت المرحلة محل الدراسة والتحفيزات المقدمة من خلال هذه القوانين.

❖ **المرحلة الاولى:**

تمتد هذه المرحلة من الاستقلال الى نهاية الثمانينات ورغم ان هذه الفترة قد شهدت نظام اقتصادي موجه يغلب عليه القطاع العام في النشاط الاقتصادي الا انها شهدت 4 قوانين نوجزها فيمايلي:

(1) عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص7.

(2) عبد الرحمان تومي، **العولمة الاقتصادية واثرها على الوطن العربي**، الاستثمار الاجنبي المباشر (الحلقة الرابعة)، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد السادس، جويلية 2005، ص38.

- **قانون 227/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963:** كان يهدف الى عدم مغادرة المستثمر الاجنبي الوطن انذاك والمشاركة في بناء اقتصاده وهذا ما يؤكده المادة 23 منه، وقد منحه بعض الضمانات الخاصة بالمؤسسات المنشاة عن طريق اتفاقية [1].

- **قانون 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 (المعدل للقانون السابق):** كان هذا القانون اكثر شرحا وتحديدا لتدخل القطاع الخاص، وكذا الضمانات والامتيازات التي يوفرها وقد كانت له نتائج ايجابية مقارنة بالقانون السابق خاصة في الفترة (1967-1970)، حيث انشات بعض الشركات المختلطة من طرف المتعاملين المحليين والاجانب[2].

- **قانون 13/82 المؤرخ في 28 اوت 1982:** تميزت فترة الثمانينات بانتهاج استراتيجية تنموية جديدة لدعم الاقتصاد الوطني وانعاشه، وتصحيح كل اخطائه السابقة، فارتكزت على لامركزية تسيير الاقتصاد الوطني، واشتراك القطاع الخاص، وقد تعلق هذا القانون بتاسيس الشركات المختلطة وطرق تسييرها[3].

- **قانون 13/86 المؤرخ في 19 اوت 1986:** بعد الازمة التي عرفتها الجزائر بعد انهيار اسعار البترول جاء هذا القانون ليعدل القانون 13/82 ليكون متمما له، وقد مكن هذا القانون الشركات الاجنبية من التدخل في القطاع المحروقات عن طريق الشراكة مع المؤسسة الوطنية سونطراك شريطة الا يتعدى الراسمال الاجنبي 49% وقد اعطى هذا القانون المستثمر الاجنبي جملة من الحقوق والامتيازات كضمانات التعويض في حالة نزع الملكية او التاميم، كما منح تحفيزات ضريبية [4].

ان هذه القوانين لم تحقق الاهداف المرجوة بسبب المحيط السياسي الذي ينادي بقيام نظام اشتراكي يستند الى القطاع العام، كما ان تلك المرحلة تميزت بالتسيير البيروقراطي واتفاع تكاليف الانتاج ونقص الهياكل القاعدية وخوف القطاع الخاص الاجنبي على مصالحه[5].

([1]) القانون رقم 63-227 الصادر في جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، 2 اوت 1963، المادتين 01و 02، ص23.

([2]) عبد الرحمان تومي، **واقع وافاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، (الحلقة الاولى)، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 08، دار الخلدونية جويلية 2006، ص108.

(3) قانون رقم 13/82 المؤرخ في 28 اوت 1982 المتعلق بانشاء الشركات المختلطة وطرق تسييرها.

(4) قانون رقم 13/86 المؤرخ في 19 اوت 1986 معدل ومكمل لقانون 13/82 المتعلق بانشاء الشركات المختلطة الاقتصاد وطرق تسييرها.

(5) عبد الرحمان تومي، المرجع السابق، ص110,108.

❖ **المرحلة الثانية:**

قامت في فترت التسعينات بالتخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو الانفتاح على اقتصاد السوق، وبذلك فتحت صفحة جديدة للتعامل مع الاستثمار الاجنبي المباشر، وفيمايلي عرض لاهم القوانين.

– **قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14:** يعتبر القانون خاصا بالنقد والقرض، وليس بالاستثمار، الا انه اعطى مكانة مرموقة للاستثمار الاجنبي المباشر وحدد هذا القانون العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الاموال مع الخارج وجسد بذلك ولاول مرة شعار "الباب المفتوح" ورخص للمقيمين وغير المقيمين الحرية الكاملة للقيام بالشراكة او الاستثمار المباشر وتحويل رؤوس الاموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية، وهنا ما تؤكد عليه المادتين 181 و 188، كما يمكن للمستثمر الاجنبي ان يستثمر في النشاطات غير المحتكرة من قبل الدولة، وهذا من اجل تحقيق الاهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية[1].

– **القانون 12/93 المؤرخ في 5 جويلية 1993 (الخاص بترقية الاستثمار):** جاء لينسجم مع برنامج اعادة الهيكلة، وتحقيق سياسة الانفتاح، وتكملة قانون النقد والقرض، من خلال تحسين الشروط المتعلقة بجذب واستقبال رؤوس الاموال الاجنبية بما فيها الاستثمارات، وذلك من اجل الوصول للتنمية، ولكن الهدف الحقيقي هو الخروج من ازمة المديونية، لان ذلك سيسمح للجزائر بان تسطر سياسة تنموية كما سبق لها وان فعلت ذلك في السبعينات[2].

❖ **المرحلة الثالثة:**

شهدت هذه المرحلة منذ سنة 2000 والى غاية سنة 2006 حوالي 13 قانون أخرها مشروع قانون يتعلق بشركات رأس المال الاستثماري، بالإضافة إلى 8 أوامر و 9 مراسيم تنفيذية[3] مما يدل على إرادة الدولة في تطبيق القوانين ميدانيا، وفي أسرع وقت لتمكين المستثمرين الأجانب من إقامة المشاريع، وفيما يلي أهم ما جاء في هذه المرحلة:

– **الامر 03/01 المؤرخ في 20 اوت 2001 (المتعلق بتطوير الاستثمار):** يندرج هذا الامر في سياق الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر منذ سنوات عديدة وهو يمثل مع الامر 04/01 في 20 اوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها خوصصتها الى جانب نصوص قانونية اخرى ذات طابع تشريعي وتنظيمي في اطار القانون العام الذي يحكم الاستثمارات في الجزائر، والمادة 30 من الامر

(1) محمد بلقاسم حسن بهلولة، **الجزائر بين الازمة الاقتصادية والازمة السياسية**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص173–174.

(2) كمال عليوش قربوع، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،1999، ص16.

(3) عبد الرحمان تومي، المرجع نفسه، ص116.

المذكور نصت على الغاء كل الاحكام السابقة المخالفة لهذا الامر، ولاسيما تلك الواردة في المرسوم التشريعي رقم 12/93 المتعلق بترقية ودعم الاستثمار وتضمن هذا القانون المبادئ التالية[1]:

- ✓ مبدا حرية الاستثمار ورفع القيود الادارية المفروضة، ودعم اللجوء للتاميم.
- ✓ حرية الاستثمار وقيد التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة.
- ✓ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات.
- ✓ ضمان التحويل الحر للراسمال وعائداته.
- ✓ منح مزايا جبائية وجمركية، وتتمثل في صنفين من المزايا ادرجها ضمن نظامين النظام العام والنظام الخاص (الاستثنائي) وذلك في المادتين 9 و 10 منه.

– **النظام العام:** حسب المادة 09، تتمتع الاستثمارات بالحد الادنى المضمون لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات بامتيازات جبائية وجمركية وتتمثل هذه الاستثمارات حسب المادتين 1 و 2 فيمايلي:

- ✓ المساهمة في راس مال مؤسسة عمومية.
- ✓ استفادة النشاطات في اطار الخوصصة الكلية والجزئية.

اما الامتيازات الممنوحة فهي كالاتي:

* تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

* الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

* الاعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في اطار الاستثمار.

– **النظام الخاص (الاستثنائي):** نصت المادة 10 على استفادة الاستثمارات الاجنبية من المزايا الخاصة بالاستثمارات التالية:

* الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.

(1) محمد يوسفي، مضمون احكام الامر رقم 02/01 المتعلق بتطوير الاستثمار ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية والاجنبية، مجلة المدرسة الوطنية للادارة، العدد 23، المجلد 12، الجزائر، 2002، ص38-40.

* الاستثمارات ذات الاهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني ولاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شانها ان تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة، وتقضي الى تنمية مستديمة.

اما الامتيازات الممنوحة فهي كالاتي:

* عند البدء في انجازها:

– الاعفاء من دفع حقوق الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في اطار الاستثمار.

– تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها اثنين في الالف فيما يخص العقود التاسيسية في راس المال.

– تتكفل الدولة جزئيا او كليا بالمصاريف بعد تقيمها من الوكالة، فيما يخص الاشغال المتعلقة بالمنشات الاساسية الضرورية لانجاز الاستثمار.

– الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

* بعد معاينة انطلاق الاستغلال:

– الاعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على ارباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الاجمالي على الارباح الموزعة ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

– الاعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار.

– منح مزايا اضافية من شانها ان تحسن وتسهل الاستثمار مثل تاجيل العجز واجل الاستهلاك.

عدل وتمم الامر 03-01 بالامر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 وقد نص هذا الاخير على ديمومة الضمانات التالية[1]:

- ✓ عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها.
- ✓ تحويل رؤوس الاموال والمداخيل.

(1) الامر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47، 19 يوليو 2006.

- ✓ المساواة في التعامل مع كل المستثمرين.
- ✓ تغطية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية وحماية الاستثمارات.
- ✓ امكانية الطعن الاداري.
- ✓ امكانية اللجوء الى التحكيم الدولي في حالة قيام نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين غير المقيمين.

اذن فالمناخ القانوني الاستثماري في الجزائر شهد العديد من التعديلات لذلك فقد اصبح يتطابق مع المبادئ المكرسة على المستوى الدولي، وبذلك انسجمت السياسة الاقتصادية الجزائرية مع توجهات اقتصاد السوق، ليصبح المجال مفتوحا امام المستثمرين الاجانب لتنفيذ مشاريعهم.

المطلب الثالث: الامتيازات والضمانات الممنوحة للاستثمارات الاجنبية

حسب الامر 01-03 نجد ان نظام الامتيازات انطوى على نظامين اساسيين وهما النظام العام والنظام الاستثنائي[1].

1- **النظام العام:** يتعلق هذا النظام بالاستثمارات التي يطلق عليها استثمارات عادية في مرحلة استغلالها، فمن ناحية الاستفادة فان كل شخص طبيعي او معنوي، عام او خاص، وطني او اجنبي ينشا على شكل مساهمات استثمار عادي خارج المناطق التي يستوجب التطور فيها مساهمات خاصة من الدولة، فزيادة على الحوافز الضريبية والجمركية التي تم إقرارها في القانون العام يمكن ان تستفيد الاستثمارات التي حدد نظامها ومفهومها هذا الأمر بالمزايا التالية والتي تخص:

أ- **مساعدات على الانجاز**[2]: حيث ان مدة الانجاز هي تلك المدة التي يتم الاتفاق بشانها مع المستثمر ابتداء من اريخ التبليغ بقرار منح المزايا ويشمل على ما يلي:

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل بصفة مباشرة في انجاز المشاريع الاستثمارية أي بنسبة 5%.

- الإعفاء الكلي من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمارات.

([1]) مجلة شراكة Partenaires رقم 10 الصادر في جويلية 2002 عن الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة في الجزائر ص17.

([2]) منشورات الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار ANDI، اوت 2002.

– الإعفاء التام من دفع الملكية للمفتشيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار فيما يخص الإجراءات فقد تم تبسيطها، حيث في السابق كان يفرض على المستثمر تقديم دراسة تقنية اقتصادية، هذا الشرط تم إلغاؤه أما الآن فالأمر لا يتطلب إلا بطاقة تقنية.

2– **النظام الاستثنائي:** ضمن هذا النظام فان الاستثمارات تستفيد من مزايا خاصة حيث إنها تنجز في المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة الدولة الخاصة، او تلك التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، خاصة عندما تستعمل تقنيات خاصة والتي من شانها ان تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتؤدي الى تحقيق تنمية مستدامة وتستفيد الاستثمارات التي تنجز ضمن هذا الإطار من المزايا الآتية:

أ– انجاز الاستثمار: [1]

– الإعفاء من الدفع حقوق نقل الملكية للمفتشيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

– تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0.2% فيما يخص عقود التاسيس وزيادة في رأس المال.

– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة او تم اقتنائها من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

ب– امتيازات بعد معاينة انطلاق الاستغلال:

– الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي ومن لضريبة على الأرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

– الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

– منح مزايا إضافية من شانها إن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وأجال الاستهلاك.

3– الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الاجنبي المباشر: ان الضمانات الممنوحة والمنصوص عليها قانونا تنطوي على معاملة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين

([1]) نفس المرجع السابق (منشورات ANDI).

والمعنويين المحليين ذات الصلة المباشرة بالاستثمار، وهكذا نجد أن الأمر المؤرخ في 20 أوت 2002 والقانون التجاري الجزائري ينصان على:

أ- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها مع ضمان تحويل رؤوس الأموال ومداخيل المستثمرين.

ب- لا يمكن أن يكون الاستثمار المنجز موضوع مصادرة إدارية إلا في حدود القانون ويعوض تعويض عادل ومنصف.

ت- لا يمكن أن تطبق أي مراجعات أو إلغاءات قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات التي يتم انجازها في إطار هذا الأمر إلا بطلب بصفة صريحة من المستثمر نفسه.

كما أقرت الجزائر مبدأ التحكيم الدولي في عقود الاستثمارات وهذا بغية تقوية التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية ودعم مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر، في الإطار قامت الجزائر بالمصادقة على اتفاقيتين دوليتين تسمحان لها بضمان هذه الاستثمارات من جهة وإمكانية اللجوء الى المركز لدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بها حماية للمتعاملين من جهة أخرى.

ولقد تم تناول هاتين الاتفاقيتين على التوالي بموجب الأمرين التاليين:

- الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 24 ديسمبر 1995 والمتعلق بالمصادقة على معاهدة الانضمام إلى الوكالة الدولية للاستثمار.

- الأمر رقم 95-04 المؤرخ في 24 ديسمبر 1995 والمتعلق بالمصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات فهي تقوم بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة (2005-2014)

عرفت الفترة الممتدة ما بين 2005-2014 عودة الاستقرار والأمن للجزائر بعد عشرية سوداء أدخلتها في أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية وهذا ما كان السبب الرئيسي لضعف التدفقات الواردة من الاستثمار الاجنبي المباشر إليها مطلع التسعينات رغم التحفيزات والامتيازات المقدمة من الدولة، إلا إن المستثمر الاجنبي في مثل تلك الأوضاع لا يستطيع المخاطرة بأمواله. إضافة إلى البدء في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001 واعتماد جملة من التحفيزات والمزايا للمستثمر الاجنبي بتعديل ومراجعة قانون الاستثمار لسنة 1993 المعدل والمتمم بأمر رقم 01-03 لسنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، وكذا تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي وهو ما انعكس إيجابا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

أولا: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2005-2014

جدول رقم(03): يبين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2005-2014.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التدفقات الواردة	1081.1	1795.4	1661.8	2593.6	2746.4	2264
السنوات	2011	2012	2013	2014	**المجموع**	
التدفقات الواردة	2571	1499	1691	1755.8	**23627.7**	

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، احصائيات، 2017/05/12.

Agence Nationale de developpement de l investissement (ANDI).

www.andi.dz / mesures/ mesures.htm.

في سنة 2007 شهدت التدفقات الواردة من الاستثمار الاجنبي المباشر انخفاضا طفيفا حيث سجلت هذه السنة قيمة 1661.8 مليون دولار مقارنتا بسنة 2006 المسجلة ل 1795.4 مليون دولار وهذا راجع لاتباط الاقتصاد الجزائر بالاسعار العالمية للبترول، وسرعان ما استعادت التدفقات نسق التزايد حيث سجلت سنتي 2009،2008 تدفقات تقدر ب 2746.4 و 2593.6 مليون دولار على التوالي. الا ان الاستثمار الاجنبي المباشر انخفض مرة اخرى الى 2571 مليون دولار في سنة 2010 ليبلغ 2264 مليون دولار ثم انخفاض الى 2571 مليون دولار في سنة 2011 وعاود الارتفاع في سنوات 2014،2013،2012 حيث بلغ 1499، 1691، 1755.8 مليون دولار على التوالي.

وبصفة عامة يمكن القول ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2005-2014.

ثانيا: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية

لا يزال الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية محدودا، وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء الزراعة، الخدمات، السياحة، الصناعة وغيرها.[1] ويوضح الجدول التالي توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية في الفترة الممتدة 2003-2013:

الجدول رقم(04): توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2014

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ/مليون دج	النسبة المئوية
الزراعة	9	%1.60	5495	%0.23
البناء	95	%16.84	59713	%2.54
الصناعة	324	%57.45	1613708	%68.55
الصحة	6	%1.06	13573	%0.58
النقل	19	%3.37	12405	%0.53

([1]) بلال لوعيل: **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2007**، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد الرابع، ديسمبر 2008، ص138.

السياحة	10	%1.77	462619	%19.65
الخدمات	100	%17.73	97145	%4.13
الاتصالات	1	%0.18	89441	%3.80
المجموع	564	%100	2354099	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، موقع سبق ذكره، 2017/05/12

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement

من خلال الجدول اعلاه يتبين لنا أن قطاع الصناعة يحتل الصدارة في توزيع الاستثمار الاجنبي المباشر بمبلغ يقدر ب 1613708 مليون دج اي ما يعادل 324 مشروع، ثم ياتي قطاع السياحة في المرتبة الثانية بمبلغ 462619 مليون دج بما يعادل 10 مشاريع، في حين عادت المرتبة الثالثة لقطاع الخدمات بمبلغ 97145 مليون دج اي ما يعادل 100 مشروع، في حين بقيت قطاعات اخرى ضعيفة لم تستقطب عددا كبيرا من المشاريع الاستثمارية وهي قطاع الاتصالات قطاع البناء، قطاع الصحة، قطاع النقل، وقطاع الزراعة على التوالي.

ثالثا: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر حسب الاقاليم المستثمرة

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا اجنبية او عربية، وقد يصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة، الا ان اهم الاستثمارات الاجنبية المباشرة تنفذ من قبل MNE خاصة في قطاع المحروقات [1]. والجدول التالي يوضح مصادر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002-2014:

(1) نفس المرجع، ص137.

جدول رقم(05): يوضح مصادر تدفقات الستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر حسب الاقاليم المستثمرة خلال الفترة الممتدة من 2002-2014:

المنطقة	عددالمشاريع	المبلغ
اوروبا	316	839295
من بينها الاتحاد الاوروبي	238	519485
اسيا	53	115219
امريكا	10	63171
الدول العربية	171	1243455
استراليا	1	2974
متعدد الجنسيات	13	89985
المجموع	564	2354099

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، موقع سبق ذكره، 2017/05/12

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement

تميز حجم تدفقات IDE الوارد الى الجزائر بالارتفاع المتزايد من سنة الى اخرى، ويعود الفضل الى ذلك للتسهيلات والحوافز والضمانات التي قدمتها القوانين المختلفة للمستثمرين، وكذلك تحسن مناخ الاستثمار بالاضافة الى الاتفاقيات والمعاهدات، حيث احتلت الدول العربية المرتبة الاولى وذلك بمبلغ 1243455 مليون دج، في حين تحتل اوروبا المرتبة الثانية بمبلغ 839295 مليون دج اي ما يعادل 316 مشروع، تليها اسيا في المرتبة الثالثة بمبلغ 115219 مليون دج وتاتي MNE في المرتبة الرابعة بمبلغ 89985 مليون دج، وبعدها امريكا بمبلغ 63171 مليون دج، وتاتي في المرتبة الاخيرة استراليا بمشروع واحد.

المطلب الثالث:عراقيل الاستثمار الاجنبي المباشر

يمكن إدراج أهم معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر كالتالي:

أولا: صعوبة الحصول على القروض البنكية: بلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2011: 27 بنك ومؤسسة مالية منها 6 بنوك عمومية بما فيها صندوق الوطني للادخار 14 بنك خاص برؤوس اموال اجنبية منها واحد براس المال المختلط 7 مؤسسات مالية وفي سنة 2011 منحت البنوك الناشطة العشرين 3.724.7 مليار دينار كقروض موجهة للاقتصاد 85.7% منها تم منحها من طرف البنوك العمومية والباقي 14.5% من طرف البنوك الخاصة مما يعدل على ان البنوك العمومية لا تزال هي المهيمنة على حج النشاط، مع الاشارة الى الارتفاع المحسوس في معدل مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الوطني في اسنوات الاخيرة والتي لم تكن تتجاوز 6.8% قبل سنة 2006، وقد تحصل القطاع الخاضع ل 53.2% من اجمالي القوض الممنوحة للاقتصاد في هذا العام، وفي الاخير الذي اصبح في السنوات الاخيرة يحظى باعلى نسبة من القروض بعد التهميش والمزاحمة القطاع الذي عان في السابق وبالرغم من هذه التطورات يبقى الجهاز المصرفي الجزائري يعاني من عدة معوقات اهمها: بطئ انظمة المدفوعات، نقص الكفاءة المهنية في تسيير القروض وتقييم المخاطر.

وتستمر الصعوبات التي يعاني منها المستثمرون ورجال الاعمال في الجزائر مع صعوبة الحصول على القروض البنكية، حيث احتلت الجزائر المرتبة 150 عالميا من اصل 183 دولة داخلة في المؤشر و 11 عربيا من اصل 19 دولة داخلة في المؤشر مما يدل على صعوبة الحصول على الائتمان في الجزائر وفق هذا المؤشر.

ثانيا: مشكل تنامي الاقتصاد غير الرسمي: بلغت نسبة الاقتصاد غير الرسمي الى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر حسب دراسة قام بها البنك الدولي سنة 2006: 19.5% سنة 1988 و 32.95 % سنة 1998 و 34.2% سنة 2006 وهي نسب مرتفعة جدا تؤكد عدم قدرة السلطات العمومية على التحكم في هذع الظاهرة، وبالتالي فان الخسائر التي يسببها الاقتصاد غير الرسمي من خلال المنافسة غير المشروعة معتبرة جدا وان المستثمرون الذين يعملون في اطار القانون في الجزائر يعانون وضعا مزريا وغير مشجع على الاطلاق.

ثالثا: مشكل العقار الصناعي: شكل موضوع العقار الصناعي لسنوات طويلة ومازال يشكل اكبر عائق في وجه المستثمرين في الجزائر، فإضافة إلى النقص الكبير في العقار، فان البيروقراطية والأسعار أيضا تؤرق كل مستثمر سواء كان أجنبيا أو محليا، فحسب الأرقام التي قدمتها الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري لسنة 2010، فان الطلب في مجال العقار الصناعي قد فاق 6 الاف هكتار مقابل عرض لأ يتعدى 3 الاف هكتار ما ادى الى تمكن المستثمرين من الحصول على العقار الصناعي خاصة في المدن الكبرى وكانت الحكومة تعيب في كل مرة على المستثمرين رفضهم لذهاب نحو تلك هذه المناطق، وكانوا يبررون رفضهم بسبب غياب التهيئة العمومية وغياب وسائل النقل والطرقات، وكذلك تواجههم مشكل الأسعار حيث يصل سعر المتر مربع الواحد من العقار حوالي 40 الف دينار والمشكل الاخر الذي يعاني منه المستثمرون في مجال الحصول على العقار الصناعي، يتعلق بالبيروقراطية وتعقد وتعدد الإجراءات الإدارية كالقضائية[1].

رابعا: الفساد الاداري: يعد الفساد الإداري عائقا كبيرا وتكلفة إضافية الى نفقات المشاريع الاستثمارية، حيث اشار تقرير المنتدى للاقتصاد العالمي التي نظم في دافوس سنة 2006 والذي ضم اكبر صانعي القرار السياسي والاقتصادي وابرز مسؤولي الشركات متعددة الجنسيات ان الجزائر تاتي في المرتبة الثانية بعد المغرب الاقصى في المغرب العربي في تداول الرشوة في الصفقات والمشاريع وتشير الدراسة السابقة للبنك الدولي ان 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم اعمال في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا كالخدمات، وهذا ما يفسر المراتب المتاخرة التي احتلتها الجزائر في مؤشر الفساد الشفافية.

خامسا: مشكلات ذات طابع اداري وتنظيمي: يواجه المستثمر في الجزائر عدة مشاكل ذات طابع اداري وتنظيمي اهمها:

– طول وتعقد اجراءات الاستثمار، حيث يتطلب تاسيس الكيان القانوني للمؤسسة في الجزائر 14 اجراء وهي الاعلى في الدول العربية اضافة الى ارتفاع التكلفة بفعل مظاهر البيروقراطية والفساد الاداري وتداخل الصلاحيات بين العديد من الهيئات.

– عدم ووضوح بعض النصوص القانونية الامر الذي سمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقالية كمتباينة بين منطقة واخرى غياب هيئة مكلفة بادارة وتنظيم الاستثمارات الاجنبية فقط.

([1]) دلال بن سمينة، **تحليل اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012–2013، ص122.

– تعقد وطول الاجراءات الجمركية، حيث افن عملية جمركية الات معدات مستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوم، هذه المدة لا تتجاوز ثلاثة ايام في المغرب.

سادسا: الوضعية السياسية والامنية: عاشت الجزائر خلال العشرية الاخيرة من القرف المنصرم وضعية سياسية امنية جد متردية تميزت بعدم الاستقرار السياسي، الذي جسده التغيير المستمر في الحكومات والوزرات مع تدهور خطير في الوضع الامني، مما ادل الى عزوف كثير من مؤسسات الاستثمار الاجنبي المباشر عن دخول السوق الجزائرية بل وهروب الكثير منها، وقد سجلت الجزائر اضعف التدفقات الاستثمارية الاجنبية الوارد خلال هذه المرحلة، الا ان السنوات الاخيرة قد شهدت انفراجا في الوضعية السياسية والامنية خاصة بعد المصادقة على ميثاق السلم والمصالحة والذي كان له اثر كبير في توفير الامن وعودة الاستقرار، اضافة الى بروز ملامح العمل الديموقراطي، مشاركة الافراد في المواعيد الانتخابية، ما جعل الجزائر تصنف ضمن مجموعة الدول ذات درجة مخاطر منخفضة في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

سابعا: البطء في تنفيذ برنامج الخوصصة: يتضح لنا من خلال تتبع اداء برنامج الخوصصة في الجزائر ونتائجه، انه لا يزول يكتنفه الكثير من الغموض، كما نجد ان تنفيذ عمليات البيع سواء من خلال البورصة او من خلال البيع لمستثمرين رئيسيين لا تزال يتسم بالبطء خاصة في ظل ضعف اداء البورصة، حيث تتخلى ولحد اليوم سيطرة القطاع العام الذي ما زال يقوم بدور هام في الاقتصاد وبشكل ملحوظ، وخير مثال على ذلك هو القطاع المالي الذي تسيطر عليها البنوك العمومية، الامر الذي يشكل عائق امام الاستثمار الخاص المحلي كالاجنبي.

ثامنا: عدم كفاءة اجراءات الترويج للفرص الاستثمارية: ان وضعية الترويج للمشروعات الاستثمارية في الجزائر تفتقر الى كفاءة والفعالية اللازمة، ويبرز ذلك من خلال عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة والغرف الجهوية لترويج لما هو متاح من فرص استثمارية، فضلا عن عجزهم عن مرافقة المستثمرين وكذا عدم كفاءة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في الترويج للاستثمارات وعجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج عن اعطاء انطباع ايجابي كجذاب لقطر وللمشروعات الاستثمارية.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية

المطلب الاول: تاثير الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة في الجزائر 2005-2014

أولا: حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الاجنبي في الجزائر خلال الفترة 2002-2014

يوضح الجدول الموالي عدد مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة 2002-2014.

الجدول رقم(06): حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الاجنبي المباشر

خلال الفترة 2002-2014

الاستثمار الاجنبي المباشر	2 354 099 م . دج
مناصب الشغل	**113 879**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، موقع سبق ذكره، 2015/05/09.

Agence Nationale de developpement de l'investissement (ANDI).

www.andi.dz/mesures/mesures.htm.

ان ما تم استقطابه من تدفقات الاستثمار الاجنبي الى الجزائر الفترة كان له انعكاسا ايجابيا متزايد على مستوى العمالة حيث قدرت مناصب الشغل التي وفرها ب 113879 منصب عمل.

ثانيا: توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الاجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية 2002-2014:

الجدول الموالي يبين نصيب كل قطاع من القطاعات الاقتصادية من حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2002-2014:

الجدول رقم(07): توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الاجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002-2014

القطاع الاقتصادي	عدد مناصب العمل	النسبة %
الزراعة	619	0.54
بناء	18 675	16.40
الصناعة	63 928	56.14
الصحة	2196	1.93
النقل	1639	1.44
السياحة	14080	12.36
الخدمات	11 242	9.87
الاتصالات	1500	1.32
المجموع	113 879	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، موقع سبق ذكره، 2017/05/09.

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement

من خلال الجدول نلاحظ ان قطاع الصناعة هو الذي وفر اكبر قدر من مناصب الشغل بنسبة 56.14%، ياتي بعده قطاع البناء وقطاع السياحة ب 16.40%، 12.36% على الترتيب، ثم قطاع الخدمات بنسبة 9.87% ، ويليها قطاع الصحة بنسبة 1.93% وقطاع النقل، الاتصالات الزراعة بنسبة 1.44% 1.32%، 0.54% على التوالي.

ثالثا: توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الاجنبي المباشر حسب الاقاليم المستثمرة 2002-2014

الجدول الموالي يبين نصيب كل من الاقاليم المستثمرة في توفير مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 2002-2014.

الجدول رقم(08): توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الاجنبية في الجزائر حسب الاقاليم المستثمرة خلال الفترة 2002-2014.

المنطقة	مناصب الشغل	النسبة
اوروبا	66306	58.22
من بينها الاتحاد الاوروبي	33175	29.13
اسيا	7230	6.34
امريكا	2933	2.57
الدول العربية	35060	30.78
استراليا	264	0.23
متعدد الجنسيات	2086	1.83
المجموع	113 879	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، موقع سبق ذكره، 2017/05/09.

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement

من خلال الجدول يتوضح ان المشاريع الاوروبية هي التي وفرت اكبر قدر من مناصب الشغل حيث قدرت ب 66306 منصب عمل تليها المشاريع المستثمرة من الدول العربية وقدرت ب 35060 منصب عمل، تاتي بعدها المشاريع من مختلف الجنسيات واستراليا وفرت مناصب شغل ضئيلة قدرت ب 2086، 264، منصب عمل على التوالي.

المطلب الثاني: تاثير الاستثمار الاجنبي المباشر الاجنبي على ميزان المدفوعات

ان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد ينفع الدولة المضيفة عن طريق الزيادة في دخل الدولة المضيفة الناجم عن الاستثمار، الذي يكون اكبر من تلك الزيادة في دخل المستثمر، ولأننا نرغب بتوضيح اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات نتيجة قيام الشركات متعددة الجنسية بتحريك رؤوس الاموال للاستثمار الاجنبي المباشر وانشاء الشركات المنتسبة من جهة وتلقي عوائد او مدفوعات الاستثمار من جهة

اخرى ولابد من دراسة دقيقة لنتائج وتطبيقات اي مشروع من مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في موازين مدفوعات الدول المضيفة كالاتي:

أولا: الآثار المباشرة وغير المباشرة على ميزان المدفوعات

1- الآثار المباشرة على ميزان المدفوعات:

تقاس هذه الآثار بتعريف المعاملات الدولية المرافقة للشركات متعددة الجنسية والتي تنعكس في ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال في ميزان المدفوعات اما كفقرة دائن او مدين. ان النشاطات الجارية للشركات متعددة الجنسيات تنتج الأثر الأكبر على ميزان المدفوعات كما تظهر في ميزان العمليات الجارية الذي يشتمل على مدفوعات دخل الاستثمار الاجنبي والتي تقيد بالسالب وتتضمن هذه المدفوعات أرباح الأسهم وأرباح الفروع الموزعة والفوائد المستعملة في عمليات الاستثمار الاجنبي المباشر، أما الآثار الأكثر وضوحا للاستثمار الاجنبي المباشر فتنعكس في ميزان رأس المال تحت فقرة الاستثمار الاجنبي المباشر، ففي البدء يظهر رأس المال السهمي والاستحقاقات والديون فيما بين الشركات والاقتراض من أسواق رأس المال لغرض تمويل أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بإشارة موجبة، والفوائد المدفوعة على هذه القروض باشارة سالبة، ومنه اذا كان المجموع موجبا هذا يعني دخول عملة أجنبية إلى الدولة المضيفة أما إذا كان سالبا فيعني تسرب العملات الأجنبية إلى الخارج. [1]

2- الاثار غير المباشرة على ميزان المدفوعات:

تنجم الاثار غير المباشرة عن معاملات الشركات متعددة الجنسيات وشكل رئيسي كنتيجة لمشاركة الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين راس المال المحلي الاجمالي الذي يعزز النمو الاقتصادي وهذا يؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية الاخرى كالصادرات والاستيرادات وسعر الصرف.

اما الاثر الصافي يشير الى عدم امكانية قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات بشكل دقيق من دون معرفة ما يمكن ان يحصل لو لم يتم الاستثمار الاجنبي المباشر. يقاس الاثر الصافي عن طريق الفرق بين المعاملات الخارجية الجارية المرافقة لانشطة الشركات متعددة الجنسيات وتلك المعاملات التي كانت يمكن ان تحصل في غياب هذه الشركات. ويعد مقياسا لتحديد نمط النمو في الدول المضيفة من دون الاستثمار الاجنبي المباشر، من الطرق الاكثر صعوبة. لذلك فان الدراسات التجريبية نادرة في هذا المجال،

([1]) حمزة بن حافظ، **دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر –حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير، تخصص التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، جامعة قسنطية، 2011، ص120.

ويرى "بيرسون" ان هذه هي امثل الطرق لقياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات، لان مقارنة التدفقات الداخلة والخارجة من الدولة لا تاخذ في الحسبان الارباح المعاد استثمارها، واثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة، بينما يظهر الاثر الصافي ما تحققه الدولة المضيفة من عوائد مالية ومنافع تكنولوجية التي تحسن القاعدة الاقتصادية. اما نموذج "فيرنون" فقد ميز بين اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على جانبي التحويلات الراسمالية والميزان التجاري لميزان المدفوعات من ناحية، وقيام الاستثمار الاجنبي المباشر باحلال الواردات او اعادة التصدير من ناحية اخرى.[1]

ثانيا: الاثر من خلال التدفقات الداخلة والخارجة

1- التدفقات الداخلة: وتتمثل فيمايلي:[2]

- مقدار التدفق الداخل من النقد الاجنبي او مقدار مساهمة المستثمر الاجنبي في المشروع الاستثمار فكلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الاجنبي في المشروع كلما زاد حجم التدفق من النقد الاجنبي.
- مقدار التدفق الداخل من النقد الاجنبي نتيجة التصدير.
- مقدار التدفق الداخل من النقد الاجنبي في شكل مساعدات مالية من الحكومات الام.
- القروض التي تحصل عليها الشركات الاجنبية من الخارج.

2- التدفقات الخارجة: وتتمثل فيمايلي:[3]

- مقدار التدفقات الخارجة من النقد الاجنبي لاستيراد المواد الخام والمواد الاولية.
- مقدار الاجور والمرتبات والحوافز الخاصة بالعاملين الاجانب المحولة للخارج.
- مقدار الارباح المحولة للخارج بعد مرحلة الانتاج والتسويق.
- مقدار راس المال المحول للخارج بعد فترة من مرحلة التشغيل.

المطلب الثالث: افاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

تتمتع الجزائر بكثير من المؤهلات والعناصر التنافسية التي يمكنها ان تجعل من الجزائر بلدا رائدا في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر اليها ونذكر منها:

اولا: الموقع الجغرافي: المتميز بحيث تتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من البلدان الاوربية وتمثل بوابة افريقيا وهي تتربع على مساحة تقدر ب 8174123 كيلو متر مربع وتتمتع بشريط ساحلي طوله 1200 كلم.

([1]) نفس المرجع، ص121.

([2]) نزيهة عبد المقصود مبروك، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2000، ص43.

([3]) نفس المرجع، ص44.

ثانيا: تنوع الاقاليم المناخية: وبالتالي تنوع الثروة النباتية والمحاصيل الزراعية.

ثالثا: توفرها على موارد طبيعية مختلفة: حيث تحتوي على ثاني احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي، اضافة الى احتياطها من البترول، الحديد، الفوسفات، النحاس والمعادن الثمينة ...الخ.

رابعا: توفرها على الهياكل القاعدية الضرورية: من موانى، مطارات، طرقات مناطق صناعية ووسائل الاتصال الحديثة.

خامسا: امتلاكها ثروة بشرية هامة: (اكثر من 70% منها شباب) مما يساهم في توفير اليد العاملة المؤهلة.

سادسا: احتواءها على اكثر من 31 مليون نسمة مع معدل متزايد للنمو الديموغرافي: كل هذه المؤهلات تضع الجزائر في مقدمة الدول المتوفرة على اساسيات الاستثمار الاجنبي المباشر، وجلبه ان هذه العوامل وحدها لا تكفي اذا ترافقها بعض المؤهلات الاقتصادية وهي ذاتها المؤهلات التي عملت وتعمل الحكومة الجزائرية على توفيرها وهي[1]:

- الاستقرار السياسي والامني والتشريعي.
- الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو ايجابية.
- الحوافز الجبائية والضريبية.
- الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.
- الشراكة الاورو متوسطة.

اصلاح القطاع المصرفي وقطاع العدالة تبقى سوق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر واعدة فبالاضافة مجموع المشاريع التي استفادة منها الجزائر والتي ذكرناه وهذا يعكس جهود الدولة واهتماماتها بهذا القطاع الحساس.

لقد سجل التقرير السنوي الصادر عن الامم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد تحولات في مجال التدفقات المالية والاستثمارات الاجنبية المباشرة في مجا التدفقات المالية والاستثمارات الاجنبية المباشر مصنفا الجزائر في الصف السادس افريقيا بعد كل بالمقابل اعتبر معظم مسؤولي المؤسسات والشركات المتعددة الجنسيات والمستثمرين الاولوية ستكون سواق الصاعدة في اسيا واوربا الشرقية ثم بينما تظل المنطقة الافريقية ومنها

([1]) مصباح بلقاسم، **اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تنمية المستدامة-حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص70.

الجزائر من بين المناطق التي تحصل على استثمارات هامشية مقارنة بالمناطق الاخرى الى ان التوجيه العام لدى مسؤولي الشركات المتعددة الجنسيات واصحاب رؤوس الاموال يفيد بارتفاع وتحسين مرتقب للاستثمارات بنسبة 81% من الاراء في الفترة 2006,2005.

كما تم خلال شهر ديسمبر من عام 2005، الإعلان عن مجموعة من المشاريع الاستثمارية الاجنبية بالجزائر، حيث تم الاتفاق بين العجز العربية السعودية على إنشاء مصنع اسمنت بولاية الجلفة بنسبة 60% سمنت بولاية الجلفة بنسبة رأس مال الجزائري وعدم الإفصاح ومن جهة اخرى كشفت وزارة الصناعة عن اعتزام متعامل اقتصادي إماراتي دوبال الإماراتية انجاز مركب جيجل لمنيوم بالجزائر بالمنطقة الصناعية بالإدارة بجيجل دوبال الإماراتية انجاز مركب لمختلف وحداته الإنتاجية ولواحقه بميل إجمالي يقدر بحوالي 5.4 مليار دولار، حيث يعتبر اهم مشروع استثماري عربي واجنبي [1].

([1]) مصباح بلقاسم، مرجع سابق، ص74.

خلاصة الفصل

عملت الجزائر في الفترة الأخيرة على تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر بمنحه الكثير من المزايا والحوافز من خلال النظام القانوني، والإصلاحات الاقتصادية، والخضوع الى متطلبات الاندماج في السوق العالمية وخاصة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى إلغاء الحوافز الجمركية، على حركة السلع والخدمات و رؤوس الأموال، وفي ظل ضعف المؤسسات المحلية فان هذا سيؤدي الى عدم قدرتها على المنافسة الدولية وهذا ما سيجعل الاقتصاد الجزائري في وضع خطير خاصة وانه يعتمد على إيرادات المحروقات التي تعتبر موارد ناضبة بمرور الزمن، كما ان المؤسسات الدولية هي التي تتحكم في أسعارها.

من هذا المنطلق تظهر أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر كحل أساسي لإعطاء نوع من القوة للمؤسسات الوطنية في إطار الشراكة، وتنوع القطاعات الاقتصادية، ورغم ان هذا الأخير مازال يهتم بالقطاع النفطي وله مساهمة محدودة في خلق فرص العمالة إلا أن هناك آفاق واسعة أمامه في جميع القطاعات، خاصة القطاع السياحي الذي سيكون بديلا لقطاع المحروقات اذا استطاعت الجزائر تنميته بمساهمة المستثمرين الأجانب.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامـــة

اصبحت اغلب دول العالم تبحث عن المزيد من الاستثمار الاجنبية والشركات المتعددة الجنسيات وتحقيق الشراكة بشتى الطرق، لدفع تصدياتها الى الامام وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وهذا في ظل الانفتاح الاقتصادي الدولي.

وبالاستناد الى ما تم التطرق اليه من خلال مضمون بحثنا هذا نصل الى مجمل القول ان الاهتمام الواضح الذي ابدته مختلف المدارس الاقتصادية للمفكرين الاقتصاديين، الخبراء وجل دول العالم بموضوع الاستثمار الاجنبي يعكس حقيقة مفادها ان هذا الاخير هو ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة والتفسير وعلى الرغم من الاختلاف الواضح بين دراسات جميع هؤلاء فيما يتعلق بتسميته وماهيته ومحدداته، بسبب تنوع زوايا التي من خلالها عمدت المدارس الاقتصادية والمفكرين في تفسير قيامه ومحدداته ولو انها استطاعت على الاقل ان تصل الى نتائج وهي في عمومها لايستهان بها بالرغم من نقائصها، الا انه حاليا يكاد جميع الخبراء والمختصين يتفقون على انه ليس فقط حركة من حركات رؤوس الاموال الدولية طويلة المدى يختلف تماما عن استثمار المحفظة، وان قيامه خلال التحسير والاجتذاب هو في الحقيقة عملية تخضع إلى مختلف الدوافع التي تترجم في الأهداف التي يراد تحقيقها من وراءها، سواء كانت الشركات الأجنبية أو المضيفة له وان له مزايا وعيوب تحكمه محددات رئيسية تتلخص في عمومها في الظروف الملائمة لاجل ان تتمكن هذه الأخيرة من استقطاب اكبر حصة منه، وحتى تعزي الشركات الاجنبية ومنها الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر اداة رئيسية لتجسيده على ان تتخذ القرار بالاستثمار فيها.

تعتبر الاستثمارات الاجنبية اداة فعالة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الامام والانتقال من مرحلة اقتصاد السوق الى مرحلة الاقتصاد الحر هذا ما حاول الوصول اليه الكثير من الاقتصاديين والمفكرين من خلال تقديم بعض النظريات للتنمية ومحاولة تفسير علاقة التنمية بالاستثمار الاجنبي.

وقد سعت الجزائر في كل مرة الى تغيير القوانين الخاصة بالاستثمار وجعلها اكثر ملائمة مع الظروف الراهنة. سواء كانت سياسية او اقتصادية حيث تم انشاء وكالة ترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات APSI ثم عوضتها بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI. الا انها تعتبر من بين الدول النامية التي تبقى من التدابير التشريعية والإجرائية الرامية.

استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من الدول الاقل جذبا لها، ولعل السبب يعود الى العديد من العوامل اهمها:

- ✓ عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي
- ✓ الفساد الاداري
- ✓ غياب المعلومات الخاص بالاستثمار في الجزائر
- ✓ تعقيدات النظم الضريبية

❖ **النتائـج:**

- ✓ الاستثمار الاجنبي تجرى في اشكال متعددة ومختلفة.
- ✓ الاستثمار الاجنبي وجه من اوجه حركات رؤوس الاموال الدولية التي مست شق انحاء العالم والوسيلة التي من خلالها تتوسع وتنتشر الشركات الاجنبية.
- ✓ الستثمار الاجنبي المباشر باعتباره وجه من اوجه حركة رؤوس الاموال على المدى الطويل هو بمثابة ميكانيزم اساسي تستخدمه الدول الصناعية الكبرى لاختراق السواق ومن ثم احتكارها.
- ✓ نجحت الجزائر في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي مما ادى الى تعزيز قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات الاجنبية.
- ✓ اعتبار الشركات المتعددة الجنسيات احدى اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر، والتي عملت على توسيع الاطار العامل لهذا الاستثمار.
- ✓ لا يمكن اعتبار اي استثمار مباشرا الا بتحقيق الشروط التالية: المشاركة في اتخاذ القرار. التسيير والمراقبة الى جانب مجموعة من العوامل الاخرى كالتكنولوجيا و راس المال وتقنيات الانتاج، اضافة الى الادارة الحديثة.

حتمية ايجاد نظام معلومات واسع يحول الاستثمار الجنبي خاصة المباشر منه. ودراسة الضمانات والامتيازات الفعالة المشجعة للمستثمرين الاجانب فعلا في الاقدام على الاستثمار في ظروف ملائمة خاصة فيها الجزائر.

- ✓ من اجل افساح المجال امام مساهمته الاستثمار الاجنبي في دفع عجلة نمو اقتصاديات الدول المضيفة له يستوجب عليها بالضرورة توفير محصلة من العوامل المرتبطة التي تتشكل من الجوانب السياسية والامنية والاجتماعية واطار اقتصادي مستقر وتنشيط النظام البنكي ...الخ
- ✓ اصبحت الجزائر في الاونة الاخيرة تحوي على حصيلة لا باس بها من الاستثمار الاجنبية.

❖ **التوصيات:**

انطلاقا من دراستنا لموضوع الاستثمار الاجنبي المباشر والنتائج المستخلصة يمكن الحث على التوصيات التالية:

✓ وضع الرقابة الدورية على وكالات دعم الاستثمار والطرق المتبعة في قبول او رفض المشاريع والمصادقة عليها من جهة وتحسين الاداء المصرفي خاصة البنوك التي تحمل عبء التمويل

✓ متابعة المستثمر المحلي في تدعيم مشروعه ماديا وماليا مع تقديم دراسات اولية ونهائية يراد تنفيذها والحد من العراقيل التي تبطا في استمرارية او توسيع المشروع

✓ ضرورة منح اكبر للحوافز للاستثمارات الصادرة لانها اكثر ايجابية للتنمية الاقتصادية

✓ امكانية انشاء وكالة تابعة لوكالة تطوير الاستثمار ومهمتها دراسة سبل تطوير المناطق والاسواق الحرة وهي من طموحات الجزائر

✓ الاستغلال قدر الامكان من تطبيق القوانين المتعلقة بالاستثمار في الجزائر باعتبارها احسن القوانين على المستوى العربي

✓ وجوب اعداد الندوات والملتقيات الاقتصادية ونشرها حتى يتسنى للفرد الجزائري فهم ما يحيط به من شبح العولمة الاقتصادية

✓ التامين الدولي على الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث انتقال رؤوس الاموال وعوائد هذا الاخير

✓ التعجيل في تطوير وعصرنة المصارف تماشيا مع زيادة حركة رؤوس الاموال تدفقا على الدول النامية خاصة منها الجزائر

اختبار الفرضيات:

1- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية حققت نتائج ايجابية للدولة المضيفة، وهذا بالمقارنة الى التدفقات الاخرى لراس المال الاجنبي.

وهذا ما يتوافق مع الفرضية الاولى لان الاستثمار الاجنبي المباشر هو احد الوسائل الهامة في رصيد الدولة المستقبلة من النقد الاجنبي وهذا بانتهاج سياسة توجيه الاستثمار نحو التصدير.

2-تعتبر التنمية الاقتصادية مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة لتغيير وتطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد الوطني بما يحقق زيادة الانتاج السلعي والدخل الحقيقي للفوائد ولفترة زمنية طويلة مع استفادة غالبية افراد المجتمع، **هذا ما يتوافق مع الفرضية الثانية.**

3- بعد انتشار ظاهرة المديونية الخارجية وعجز الدول النامية عن الوفاء بالتزاماتها تجاه القروض الدولية وارتفاع تكاليف الاقتراض، توجهت الدول النامية الى استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث زادت اهمية ودور الاستثمارات الاجنبية المباشرة عى الساحة الدولية في العقدين الاخيرين، بحيث زادت الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبي المباشر في وعاء راس المال المستخدم لتمويل التنمية الاقتصادية، حيث اصبح الاستثمار الاجنبي المباشر بديلا للقروض الاجنبية في عمليات التمويل الدولية. واصبحت دول العالم تتسابق من اجل جذب هذا النوع من الاستثمار، من خلال تحسين اكثر لمناخها الاستثماري وانشاء وكالات ترويج الاستثمار واجراء اتفاقات استثمار دولية. واصبحت اكثر من نصف تدفقات راس المال الاجنبي الى الدول النامية هي عبارة عن استثمار اجنبي مباشر. فالاستثمار الاجنبي المباشر اصبح يتميز باهمية كبرى بالنسبة لسياسات التنمية والاصلاح الاقتصادي في الدول النامية. **وهذا ما يتفق مع الفرضية الثالثة** التي ترى بان الاستثمار الاجنبي اصبح يلعب دورا بارزا في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

4- تساهم الشركات الاجنبية في زيادة معدل التكوين الراسمالي من خلال تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر التي عرفت ارتفاعا كبيرا في العقدين الاخيرين، ومن خلال جذب المدخرات المحلية في الانشطة الاساسية او الانشطة المكملة، ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره الى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.

كما يتضمن الاستثمار الاجنبي المباشر نقل التكنولوجيا والمهارات والادارة، فهو يمثل اكثر الطرق جدوى في الحصول على التكنولوجيا، من خلال النقل المباشر للتكنولوجيا المتقدمة، او من البحوث العلمية في مراكز الفروع الاجنبية، وتشمل المنفعة المتحققة في المساعدة في تدريب الاخصائيين اللازمين للعمل بها، او ان بعض هذه الشركات قد توزع بعض بحوثها على معامل فروعها في الدول الاخرى ومن بينها الدول النامية.

ولقد اظهرت الدراسات الميدانية التي اجريت على عدد من الشركات عابرة القارات التي تقوم بالاستثمار المباشر في عدد من البلدان النامية، الدور الفعال الذي تلعبه هذه الشركات في نقل التقنية والمهارة والادارة الى هذه البلدان.

هذه النتائج **تتفق والفرضية الرابعة** التي ترى ان الاستثمار الاجنبي المباشر يساهم في التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز التجارة الخارجية والمساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي.

قائمة المراجع

االمصادر والمراجع:

كتب:

1. إبراهيم العسيوي، **التنمية الاقتصادية في عالم متغير**، دار الشرق، مصر، 2001.
2. احمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991.
3. أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004–2005.
4. جميل احمد توفيق، **الاستثمار وتحليل الاوراق المالية**، دار المعارف، مصر2005.
5. حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، قصر الاسكندرية، 2000.
6. دريد كامل الشنبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري، عمان، الاردن2009.
7. رمزي علي ابراهيم سلامة، **اقتصاديات التنمية**، مركز دالتا للطباعة، الاردن، 1998
8. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002
9. عبد الرحمان تومي، **العولمة الاقتصادية واثرها على الوطن العربي**، الاستثمار الاجنبي المباشر (الحلقة الرابعة)، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد السادس، جويلية 2005
10. عبد الرحمان تومي، **واقع وافاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، (الحلقة الاولى)، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 08، دار الخلدونية جويلية 2006
11. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2003،
12. عبد السلام ابو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية**، مؤسسات الشباب، جامعة الاسكندرية، 2001،
13. عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، **اسواق المال (البورصات، مصارف، شركات التامين، شركات الاستثمار)**، الاسكندرية، دار الجامعية الجديدة للنشر، 2003
14. عبد اللطيف بن اشنهو، **الجزائر اليوم بلد ناجح**، دار الفا للنشر، الجزائر، 2004،
15. عدنان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع الطبعة الاولى
16. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1991
17. كمال عليوش قربوع، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،1999

18. لكحل نذير، **اشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، 2004-2005

19. محسن احمد الخضيري، **كيف تتعلم البورصة في 24 ساعة**، مصر الجديدة، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2001

20. محمد بلقاسم حسن بهلولة، **الجزائر بين الازمة الاقتصادية والازمة السياسية**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993

21. محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)**، الناشر قسم الاقتصاد جامعة الاسكندرية، مصر، 2002

22. نزيهة عبد المقصود مبروك، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2000

المجلات:

23. فضيلة مختاري، **الجزائر تخسر سنويا ما بين 500 و 800 مليون دولار سبب تقلبات سعر الصرف**، جريدة الشروق اليومي، العدد 2067، 2007/08/09

24. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، **سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد (28)، العدد (3)، 2006

25. مجلة شراكة Partenaires رقم 10 الصادر في جويلية 2002 عن الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة في الجزائر

26. محمد يوسفي، مضمون احكام الامر رقم 02/01 المتعلق بتطوير الاستثمار ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية والاجنبية، مجلة المدرسة الوطنية للادارة، العدد 23، المجلد 12، الجزائر، 2002

27. منشورات الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار ANDI، اوت 2002

المذكرات الجامعية :

28. حمزة بن حافظ، دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر-حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، تخصص التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، جامعة قسنطية، 2011

29. خديجة عبد القادر، **دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية** - حالة الجزائر، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر 2001.

30. دلال بن سمينة، **تحليل اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012–2013،

31. سليم القط، **اثر التغيرات في المؤشرات الاقتصادية الكلية في حركة الاستثمار الاجنبي المباشر**، دراسة قياسية حالة الجزائر، اطروحة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و تجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل،جامعة بسكرة،سنة 2008–2009،

32. سمير يحياوي، العولمة، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005–2006

33. عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، 2008.

34. فارس فوضيل، **اهمية الاستثمار الماشر الاجنبي في الدول العربية**، مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2004

35. لعنيفي دراجي، **اثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، للفترة (1986–2004)، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،2006

36. مصباح بلقاسم، **اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تنمية المستدامة–حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005–2006.

37. الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 01–281 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وهيكلة المجلس الوطني للاستثمار، المادة (04).

المواقع الإليكترونية:

38. www. andi .dz le11/05/2017.

39. قلش عبد القادر، **اثر الشراكة الاورو متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري** www.ulum.1/b150 le11/05/2017

40. بدون مؤلف، **المغرب العربي من ضعف التكامل الى فقر التنمية المشتركة** www. Libyaforum.org le11/05/2017

41. http: // www bebeldjazair.com le11/05/2017

42. http://www.bwahaab2505.maktooblog.com le11/05/2017

43. http://www.djelfa.info 20/12/2016 12:45

44. www.4shared.com 20/03/2011 10:15

45. بن عيشي بشير، **مصادر الموارد المائية وتخصيصها في الجزائر**
le http://www.almyah.com/myah/modules.php?name=new&file=article&sid=198
10/05/2017

46. منير العمش، " **تصحيح مسار التنمية في عالم متغير**" **مجلة البعث**، ديسمبر، 2003، على الموقع
WWW.ALBATH.COM

47. http :www.10 congres-caci.org.dz/ defant1htm **الاقتصاد الجزائري**، بدون مؤلف
le10/05/2017

48. www.ons.dz le11/05/2017

48. www.Bebeldjazair.com le11/05/2017 مقالة الجزائر، مؤشرات اقتصادية واجتماعية

49. http://www.elmouradia .dz /algerie/econeemie /algeriea **معطيات اقتصادية واجتماعية**
htm.le11/05/2017

50. عبد الوهاب بو كروح، **مؤشرات اقتصادية مشجعة...عن الجزائر**
http://www.bawahab2505maktooblog.com/?past=5006 le11/05/2017

51. www. Algérie indicateur. Dz le11/05/2017